تلاحم عربي ضد عدوان غاشم

أهداف الثورة اليمنية

1. التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.
2. بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.
3. رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً.
4. إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد انظمته من روح الإسلام الحنيف.
5. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.
6. احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والتمسك بمبدأ الحياد الايجابي وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية .. سياسية .. عامة
العدد (2235) الخميس 16 رمضان 1447هـ - الموافق 5 مارس 2026م
14 صفحة
السعر 200 ريال

من أقوال فخامة الرئيس

ان تأمين حركة التجارة العالمية، واستقرار المنطقة لايمكن أن يتحقق إلا باستعادة مؤسسات الدولة.

الدكتور/ رشاد محمد العليمي
رئيس مجلس القيادة الرئاسي

خلال اجتماع عقده لمناقشة تداعيات التصعيد الإقليمي

مجلس القيادة يحذر مليشيا الحوثي من الانخراط في التصعيد الإقليمي

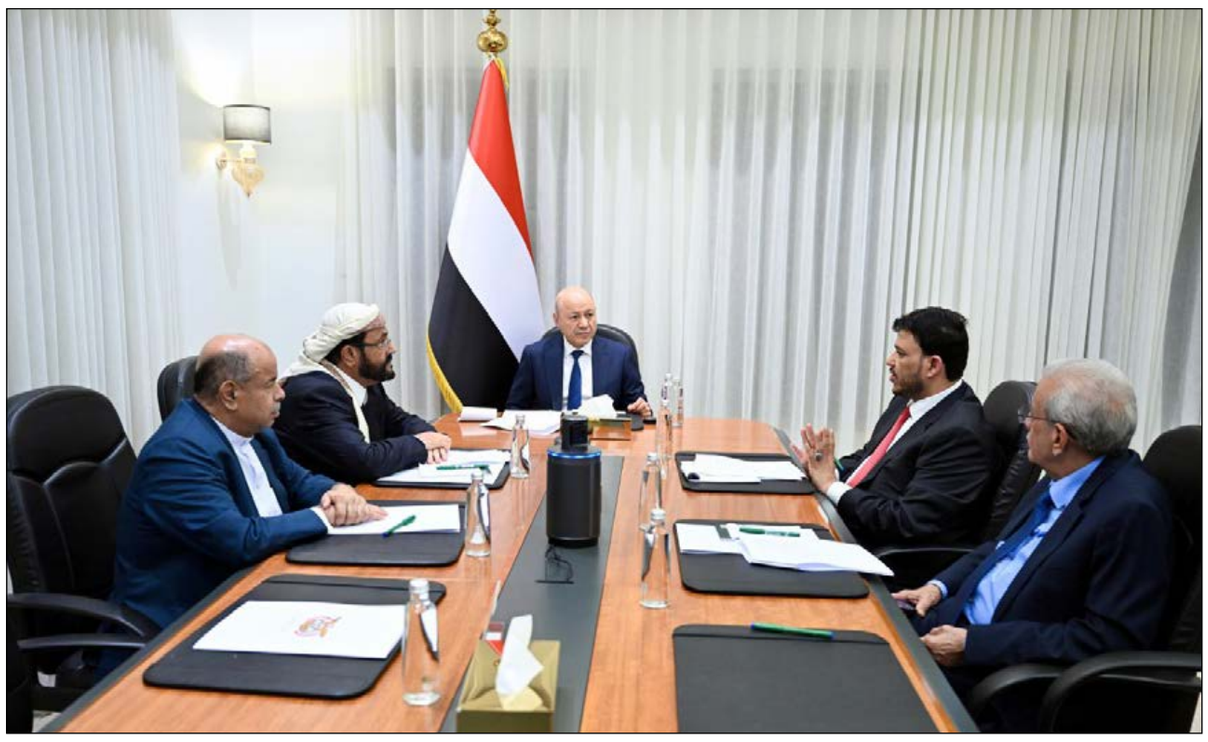

حذر مجلس القيادة الرئاسي في اجتماع برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي، وبحضور رئيس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني مليشيا الحوثي الإرهابية من مغبة الانخراط في التصعيد العسكري الخطير الذي تشهده المنطقة، والزج باليمن وشعبه في أتون حرب دولية مدمرة. واكد المجلس رفض الجمهورية اليمنية استخدام أراضيها منصة لهجمات عابرة للحدود بالوكالة عن النظام الإيراني، محملا النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن تداعيات الهجمات التي طالت عددا من الدول الشقيقة.

وجدد المجلس إدانة الجمهورية اليمنية لما وصفها بـ"الاعتداءات السافرة" على سيادة دول الخليج والاردن معتبرا ذلك انتهاكا صارخا ...ص2

تدارس مع لجنة الأزمات سبل الاستجابة للتطورات في المنطقة

الرئيس يؤكد أولوية حماية البلاد من ارتدادات الصراع في المنطقة

أكد الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أولوية حماية سبل العيش والعملة الوطنية، وتحييد البلاد قدر الإمكان عن الارتدادات الاقتصادية للصراع الدائر في المنطقة.

وشدد فخامة الرئيس على الجاهزية الكاملة للتعامل مع مختلف السيناريوهات بما يضمن استمرار وفاء الدولة بالتزاماتها الحتمية، وفي المقدمة دفع رواتب الموظفين وضمان تدفق السلع والواردات الأساسية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الرئيس، الأربعاء، مع لجنة إدارة الأزمات الاقتصادية والإنسانية، بحضور رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، رئيس اللجنة. ...ص2

رئيس الوزراء يؤكد أولوية رفع الإيرادات وحماية المال العام

أكد رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، أن الحكومة تمضي في مسار إصلاح اقتصادي ومؤسسي يركز على رفع كفاءة المؤسسات الإيرادية، وتعزيز الانضباط المالي، ومضاعفة الجهود ...ص2

اليمن تدين الاعتداءات الإيرانية على سيادة دول الخليج والأردن

ادانت الجمهورية اليمنية بأشد العبارات، الاعتداءات الإيرانية السافرة، التي استهدفت أراضي وسيادة عدد من الدول الشقيقة، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي.

وأكدت الجمهورية اليمنية، تضامنها الكامل مع دولة السعودية وقطر، والكويت، والبحرين، والاردن، ووقوفها إلى جانبها في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها وسيادتها واستقرارها.

كما أكدت إن أمن هذه الدول الشقيقة جزء لا يتجزأ من أمن اليمن، وان اي مساس بسيادتها يمثل تهديداً مباشراً للمنظومة العربية، ولمستقبل الاستقرار الإقليمي برمته.

وحذرت الحكومة، ...ص2

توجه حكومي لإعداد سياسة وطنية متكاملة لتنمية الصادرات

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الأشول أن إعداد سياسة وطنية متكاملة لتنمية الصادرات يمثل أولوية في مرحلة التعافي الاقتصادي، لما لها من دور في تحفيز النمو وتعزيز موارد الدولة وخلق فرص عمل مستدامة.

جاء ذلك خلال ترؤسه، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماع لجنة إعداد سياسة تنمية الصادرات، بحضور سفير الاتحاد الأوروبي لدى اليمن باتريك سيمونيه، عبر الاتصال المرئي، وممثلي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب أعضاء اللجنة من القطاعين العام والخاص.

وأوضح الأشول، أن اللجنة شُكّلت مناصفة بين القطاعين بواقع خمسة ...ص2

كلمة 26 سبتمبر

منطق الدولة لا الفوضى

المنعطف الراهن الذي تمر به منطقتنا، بما يحمله من تحولات دراماتيكية وتوترات متصاعدة لم يكن وليد الصدفة أو نتاج لحظة عابرة، بل هو الثمرة المرة لعقود من التآكل في مفهوم (الدولة الوطنية)، وتراجع احترام السيادة لحساب فواعل غير دولاتية وأجندات عابرة للحدود لم تجلب سوى الخراب.

لقد أثبتت الوقائع أن العبث بأمن الشعوب واستقرارها يبدأ حينما تستباح الحدود، وتخترق النظم الوطنية تحت ذرائع أيديولوجية أو مصلحية ضيقة، مما يؤدي إلى تحويل الجغرافيا الإقليمية إلى ساحات للصراع بالوكالة، حيث تقايض مقدرات الشعوب بمكاسب جيوسياسية لا تخدم إلا القوى التي تقتات على الفوضى.

إن هذا الانحدار الخطير في البيئة الأمنية الإقليمية يفرض علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى ضرورة العودة إلى (منطق الدولة) الذي يؤكد عليه فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اكثر من خطاب وأكثر من تصريح، بوصفه الحصن الوحيد القادر على لجم التدهور، فالدولة القوية بمؤسساتها والشرعية بسيادتها هي الكيان الوحيد القادر على احتكار القوة وتنظيم العلاقات الاجتماعية والسياسية وفق القانون بعيداً عن تغول الميليشيات أو التنظيمات التي ترى في تفتيت الهوية الوطنية وسيلة لفرض أجنداتها المتطرفة.

إن استقرار المنطقة ليس مجرد أمنية سياسية، بل هو استحقاق لا يمكن بلوغه إلا من خلال استراتيجية شاملة تضع احترام السيادة في قمة أولوياتها، وتتعامل مع التدخلات الخارجية والولاءات العابرة للحدود بوصفها مهددات وجودية لا يمكن التهاون معها.

وهذا يتطلب عملا دؤوبا لتجفيف منابع التطرف بكافة أشكاله، ليس فقط عبر الوسائل الأمنية والعسكرية، بل من خلال معالجة الجذور الفكرية والاجتماعية التي تتغذى عليها الخطابات الراديكالية.

إن تجفيف هذه المنابع يعني ...ص2

تأكيد حكومي على رقمنة المالية العامة وتعزيز الشفافية

أكدت الحكومة توجهها لتعزيز رقمنة المالية العامة وترسيخ مبادئ الشفافية والانضباط المالي، في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية الشاملة وخطة التعافي الاقتصادي 2025-2026، بما يضمن تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة وتعزيز الاستدامة المالية.

جاء ذلك خلال سلسلة لقاءات عقدها وزير المالية مروان بن غانم في العاصمة السعودية الرياض، شملت مباحثات مع الفريق الفني للبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وتوقيع اتفاقية الدعم الاقتصادي السعودي الجديد بقيمة مليار و300 مليون ريال سعودي، إضافة إلى لقاء مع السفيرة الفرنسية لدى اليمن.

وأوضح الوزير أن خطة وزارة المالية للمرحلة المقبلة ترتكز على تطوير نظم الإدارة المالية، ورقمنة العمليات المالية، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة، بما يسهم في رفع كفاءة تعبئة الإيرادات العامة، وتحسين تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية، وفي مقدمتها انتظام صرف المرتبات وتمويل الخدمات الأساسية ودعم الحماية الاجتماعية.

وخلال لقائه مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، جرى بحث جهود الحكومة لاستيعاب المنح والمساعدات وتوظيفها بالشكل الأمثل لتغطية عجز الموازنة، وتحسين الخدمات الأساسية، ودعم العملية التنموية، إضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه وزارة المالية، وسبل تعزيز بنيتها المؤسسية وقدرات كوادرها.

كما وقع وزير المالية مع سفير خادم الحرمين الشريفين لدى اليمن والمشرف العام على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن محمد آل جابر اتفاقية الدعم الاقتصادي الجديد المخصص لتغطية عجز الميزانية عبر صرف مرتبات ...ص2

فيما تتجه لإنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة للسلطات المحلية

«الإدارة المحلية» تستعد لإطلاق استراتيجية متكاملة للحكم الرشيد

قال وزير الإدارة المحلية، المهندس بدر باسلمة: "إن الوزارة تستعد لإطلاق استراتيجية متكاملة للحكم الرشيد، تشمل برامج نوعية لبناء القدرات المؤسسية والفنية، ومشروع إنشاء أكاديمية للحكم المحلي لتأهيل القيادات والكوادر، فضلاً عن برنامج وطني لتقييم أداء السلطات المحلية. ...ص2

وزير الصناعة يؤكد وجود مخزون من القمح يكفي لأشهر

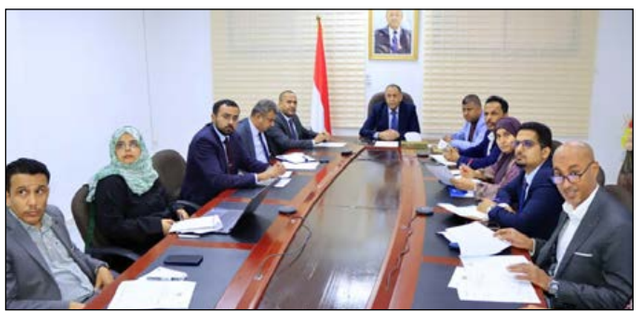

ناقش وزير الصناعة والتجارة، الدكتور محمد الأشول، أمس بالعاصمة المؤقتة عدن، عبر تقنية الاتصال المرئي، مع ممثلي مطاحن وصوامع الغلال في عدن، وعدد من المحافظات، وضع المخزون الاستراتيجي من القمح والدقيق، وسلاسل الإمداد، واستقرار الأسواق المحلية.

واطلع الوزير ...ص2

وزيرة التخطيط تبحث مع البرنامج الإنمائي خطط التدخلات

بحثت وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، الدكتورة أفراح الزوبة، في العاصمة المؤقتة عدن، مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن زينة علي، خطة تدخلات البرنامج وآفاق التعاون المستقبلي بين الجانبين، بما يعزز جهود التنمية المستدامة.

وأشارت الوزيرة الى احتياجات اليمن المتزايدة لتنفيذ مشاريع تنموية مستدا مة ...ص2

لجنة الداخلية تقر خطة لاستكمال الحصر والتقييم

ترأس وزير الداخلية، اللواء الركن إبراهيم حيدان، اجتماع اللجنة الإدارية العليا المكلّفة بحصر وتنظيم وتقييم الموارد البشرية في وزارة الداخلية.

واستعرض وزير الداخلية، قرار فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي القاضي بتشكيل اللجنة.. ...ص2

وزارة الأوقاف تطلق البوابة الإلكترونية لمشيخة الإقراء

أطلقت وزارة الأوقاف والإرشاد، رسمياً البوابة الإلكترونية لمشيخة الإقراء اليمنية، على الرابط الإلكتروني: https://iqra.yemenawqaf.org .

وقالت الوزارة في بيان، نسخة منه "يأتي إطلاق هذه البوابة بالتعاون بين مشيخة الإقراء اليمنية ومركز تقنية المعلومات بالوزارة، في إطار استراتيجية التحول الرقمي وتطوير العمل المؤسسي الذي تنتهجه الوزارة".

وأوضح البيان، ...ص2

26 سبتمبر
العدد (2235) الخميس 16 رمضان 1447هـ
الموافق 5 مارس 2026م

«الصلـــو».. قممٌ تلامس السحاب وعزائم المرابطين تهزم المستحيل

تقرير / وئام الصوفي

بينما تزدحم الموائد في المدن والقرى، وتتحلق العائلات حول وجبات الإفطار في أجواء من الطمأنينة، هناك على قمم جبال "الصلو" الشاهقة بمحافظة تعز، ثمة رجال اختاروا أن يكون صيامهم مقرون بالرباط على تلك القمم وافطارهم وسحورهم في خنادق العزة، شامخين وثابتين كالجبال التي يقفون عليها، لا يكسر صيامهم تعب، ولا يثني عزمهم تهديد مليشيا الحوثي الإرهابية.

إفطار على خط النار

في جبهة "الصلو"، المطلة على مديرية خدير التي تتخذ منها مليشيا الحوثي خطوط امداد لها ، يمتزج عبق الروحانية برائحة البارود.. هنا يتحول "المتراس" إلى مائدة صغيرة، يقتسم المرابطون من أبطال القوات المسلحة حبات التمر وجرعات الماء، وأعينهم لا تفارق "ناظور" المراقبة وايديهم على زناد البندقية.

وفي تصريح خاص لـ"26 سبتمبر"، أكد قائد جبهة الصلو العقيد امين البريهي:" أن كتائب اللواء 35 مدرع المتمركزة في جبال وسهول الصلو تجسد حالة فريدة من الانضباط العسكري الصارم، مؤكداً أن هذا الانضباط هو المعيار الحقيقي لتقييم الحالة المعنوية.

وأضاف البريهي: ان هذه الجاهزية نابعة من الإيمان العميق بالقضية، وبرعاية كريمة من قيادة المحور التي تولي جبهة الصلو اهتماماً خاصاً لأهميتها الاستراتيجية كخط دفاع أول عن تعز، وبإشراف مباشر وجهود مستمرة من قيادة اللواء والتوجيه المعنوي."

ووجه البريهي رسالة من مواقع الشرف في جبهة الصلو المترامية الأطراف، أكد فيها ثبات المقاتلين في مواقعهم، قائلاً: "نحن مرابطون بكرامة، ننتظر توجيهات القيادة للانقضاض على عصابة الحوثي الإجرامية، وعهدٌ علينا أن نواصل المسير حتى تطهير آخر شبر من تراب وطننا الغالي".

حراس السحاب في مواجهة الغدر

لا تعترف مليشيا الحوثي الإرهابية بحرمة الشهر الكريم؛ فمنذ اليوم الأول لرمضان، لم تتوقف محاولات التسلل أو القصف المدفعي الغادر على مواقع القوات المسلحة في "الصلو". إلا أن هذه المحاولات تصطدم دائماً بيقظة عالية وأرواح معنوية تعانق السماء.

وكشف العقيد البريهي عن حصيلة العمليات خلال شهري يناير وفبراير من العام الجاري، حيث نفذت القوات ضربات نوعية مباشرة أسفرت عن مقتل ثمانية من عناصر مليشيا الحوثي الإرهابية وستة جرحى وتدمير عدد من الآليات العسكرية، لافتاً إلى ان الخسائر من أبطال القوات المسلحة جريح واحد فقط، رغم استهداف مليشيا الحوثي بأكثر من 50 قذيفة مدفعية على مناطق في الجبهة خلال نفس الفترة.

وأشار البريهي إلى أن الجبهة اعتمدت أساليب تكتيكية جديدة تعتمد على التقييم الشامل للعمليات السابقة، وتطوير الجانب الاستخباراتي في جمع المعلومات وتحليلها، مما مكن القوات من اختيار الأهداف الأكثر تأثيراً على العدو والأقل تكلفة على قواتنا.

وحول محاولات العدو استغلال أي غفلة، أكد البريهي قائلاً: "نحن نعي جيدا خبث العدو، لذا فإننا مستمرون لتثبيت اليقظة الدائمة، ونقوم بنزول ميداني دوري للخطوط الأمامية، وعمليات تفتيش مفاجئة لضمان أعلى مستويات الجاهزية ومحاسبة أي تقصير قد يحدث".

تحديات الطبيعة وعزيمة الرجال

تتميز جبهة الصلو بوعورة تضاريسها وزيادة حدة الرياح في القمم، مما يجعل وصول الإمدادات والماء إلى بعض المواقع المتقدمة مهمة شاقة وعلى الرغم من ذلك، يرسم المقاتلون لوحة من التكاتف؛ حيث يحل "القيام" في الخنادق بدلاً من المساجد، وتلهج ألسنتهم بالدعاء لليمن بالنصر والتمكين، مؤكدين أن مشروع المليشيا لن يمر ما دام في هذه الجبال قلب ينبض.

وأشار البريهي إلى أنه رغم قسوة التضاريس وتقلبات الطقس واتساع مسرح العمليات، إلا أن معنويات المقاتلين في عنان السماء، وهو ما يقلل من الخسائر المادية والبشرية ويمنح القوات تفوقاً ميدانياً ملموساً.

رسالة من القمم

من فوق تلك المرتفعات، يبعث أبطال القوات المسلحة رسالة واضحة لكل اليمنيين: "نحن هنا لكي تناموا بسلام، ولكي يرفع الأذان في مآذننا بكرامة" هي رسالة تؤكد أن مشروع المليشيا الإرهابية لن يمر ما دام في هذه الجبال عرق ينبض وقلب يؤمن بالجمهورية.

تتمات الأولى

مجلس القيادة يحذر

لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

ودعا المجلس المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم لردع أي سلوك من شأنه إشعال مواجهة واسعة في المنطقة.

وناقش المجتمعون تداعيات التصعيد العسكري غير المسبوق في المنطقة، واتخذوا عددا من الإجراءات والخيارات اللازمة للتعامل مع السيناريوهات المحتملة.

واستعرض المجلس تقديرا للموقف بشأن التطورات الإقليمية في أعقاب الضربات الأميركية والإسرائيلية على مواقع للنظام الإيراني، وانعكاساتها على الأمن والسلم الوطنيين والإقليميين والدوليين.

وعلى الصعيد الداخلي، وقف الاجتماع أمام الأوضاع العامة في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، بما في ذلك التقدم المحرز في مسار استعادة التعافي وتطبيع الأوضاع، وجهود الحكومة والسلطات المحلية والأجهزة الأمنية والعسكرية لتعزيز الأمن والاستقرار وتحسين الظروف المعيشية والخدمية، بدعم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

وجدد المجلس دعمه الكامل للإصلاحات المالية والإدارية والمؤسسية، وفي مقدمتها إقرار الموازنة العامة للدولة للمرة الأولى منذ سنوات، باعتبارها خطوة ضرورية لترسيخ الانضباط المالي وتعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الإنفاق العام واستعادة ثقة المواطنين ومجتمع المانحين.

واكد أن استمرار الإصلاحات يمثل استحقاقا رئيسيا في معركة استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحصين الجبهة الداخلية.

واستمع المجلس إلى إيجاز عسكري حول مستوى الجاهزية القتالية على امتداد مسرح العمليات، مثنيا على اليقظة العالية للقوات المسلحة والأمن في التصدي لاعتداءات المليشيا الحوثية والتنظيمات الإرهابية المتخادمة معها، وإحباط محاولاتها المتكررة لاختراق الجبهة الداخلية، قبل أن يناقش جملة من السيناريوهات المحتملة للتطورات المحلية والإقليمية ويتخذ بشأنها القرارات والتوصيات اللازمة.

الرئيس يؤكد

وناقش الاجتماع مستجدات الأوضاع الاقتصادية والخدمية والإنسانية على ضوء التصعيد العسكري غير المسبوق في المنطقة، وتداعياته المحتملة على سلاسل إمداد الغذاء، وحركة سفن الشحن البحري، والأوضاع العامة في البلاد.

واستمع الرئيس من رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي وأعضاء اللجنة إلى إحاطات موجزة حول الوضع الاقتصادي الراهن، والمؤشرات المالية والنقدية، وخطط الاستجابة المعتمدة للحد من التداعيات المباشرة للتطورات الأمنية، خصوصا على إمدادات الغذاء والدواء والوقود، وأسعار السلع والخدمات الأساسية.

وتضمنت الإحاطات مؤشرات وصفت بالمطمئنة بشأن أداء المالية العامة، وموقف الاحتياطات الخارجية، إضافة إلى المخزون السلعي الذي أشارت التقارير إلى بقائه عند مستويات آمنة تكفي لفترات تتراوح بين أربعة إلى ستة أشهر، وذلك بفضل التدخلات الاقتصادية والتمويلية من الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

ووجه الرئيس بمتابعة وتحديث الإجراءات والخطط الاقتصادية بصورة مستمرة، ورفع تقارير دورية حول مؤشرات الأسواق والمخزون السلعي، والعمل الوثيق مع الأشقاء والشركاء الدوليين لتأمين الممرات المائية وسلاسل الإمداد، وتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتهريب بكافة أشكاله. .....

رئيس الوزراء يؤكد

لمواجهة الجرائم التي تستهدف المال العام، بما يرسخ الشفافية والمساءلة ويعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

جاء ذلك خلال لقاءين منفصلين عقدهما رئيس الوزراء في العاصمة المؤقتة عدن، الأول مع رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم ردمان القباطي، ورئيس مصلحة الضرائب الدكتور جمال محمد سرور، والثاني مع المحامي الأول لنيابة الأموال العامة القاضي نبيل جوبح، بحضور نائب وزير المالية هاني وهاب.

وفي لقائه برئيسي مصلحتي الجمارك والضرائب، أوضح الزنداني أن المرحلة الراهنة تضع الإصلاح الاقتصادي وتعزيز كفاءة المؤسسات الإيرادية في صدارة أولويات الحكومة.

واشار إلى أن نجاح المصلحتين يمثل ركيزة أساسية لأي تحسن اقتصادي. وشدد على أهمية ترسيخ العمل المؤسسي، وتحديد الصلاحيات بوضوح، وتجنب تضارب الاختصاصات، ومعالجة أوجه القصور بما يعزز النزاهة والشفافية.

وأكد ضرورة مضاعفة الجهود لرفع مستوى التحصيل، وتحسين الكفاءة الضريبية والجمركية، وضبط الموارد العامة وإيداعها في البنك المركزي، بما يكرس الانضباط المالي ويعزز الثقة بالسياسات المالية، لافتا إلى عزم الحكومة دعم المصلحتين وتذليل الصعوبات التي تواجههما.

كما تناول اللقاء سبل تطوير البنية المؤسسية وتحديث الأنظمة التقنية وبناء القدرات وتعزيز التكامل مع وزارة المالية والجهات ذات العلاقة.

ووجّه رئيس الوزراء وزارة المالية والجهات المختصة بالعمل المشترك لمعالجة التحديات القائمة واستكمال الإجراءات التنظيمية اللازمة، مؤكدا أن رئاسة الوزراء ستتابع بصورة مباشرة تنفيذ الإصلاحات المرتبطة بالقطاعين الضريبي والجمركي.

وفي لقاء آخر، شدد الزنداني على أهمية تكثيف العمل المؤسسي المنسق لمواجهة الجرائم التي تستهدف المال العام، وتفعيل أجهزة الرقابة والمساءلة، مؤكدا احترام الحكومة الكامل لاستقلال السلطة القضائية.

وقال الزنداني إن تحقيق العدالة يتطلب قضاء مستقلا يؤدي مهامه بعيدا عن أي تدخلات، معربا عن حرص الحكومة على التعاون مع نيابة الأموال العامة في مسار مكافحة الفساد وحماية المال العام.

واطلع رئيس الوزراء من القاضي نبيل جوبح على طبيعة عمل نيابة الأموال العامة وآلية نظر القضايا، والتحديات التي تواجهها، سواء على صعيد الإحالات من الجهات الرقابية أو الجوانب التشريعية والتنظيمية التي تحتاج إلى مراجعة، إضافة إلى الاحتياجات الفنية والإدارية اللازمة لتعزيز كفاءة الأداء.

اليمن تدين

مليشيا الحوثي الإرهابية من الانخراط بأي مغامرات عسكرية، دعما للأجندة الايرانية، أو محاولة استخدام الأراضي اليمنية منصة لاستهداف دول الجوار أو المصالح الدولية، مؤكدة أن أي تصرف من هذا القبيل يمثل عملاً عدائياً ضد اليمن، وتهديدا لمصالح شعبه، وامنه القومي.

وفي بيان منفصل، اعلنت اليمن، دعمها الكامل لما جاء في بيان الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، من موقف موحد وحازم لردع العدوان الإيراني السافر على دول المجلس.

وجددت وزارة الخارجية، في بيان لها ادانة الجمهورية اليمنية، واستنكارها الشديدين للهجمات الإيرانية غير المبررة التي استهدفت بالصواريخ والطائرات المسيرة، منشآت مدنية ومواقع خدمية ومناطق سكنية في عدد من دول مجلس التعاون، اضافة إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

توجه حكومي

أعضاء من كل جانب، بما يضمن صياغة سياسة واقعية قابلة للتطبيق، في إطار مراجعة وتحديث التشريعات المنظمة لقطاع التجارة والصادرات، والانتقال إلى سياسات حديثة تستجيب لمتغيرات الأسواق الإقليمية والدولية.

وأشار إلى أن السياسة ستركز على المنتجات التي تمتلك فيها اليمن ميزة نسبية، وفي مقدمتها الأسماك والبن والعسل والمنتجات الزراعية، إلى جانب فتح أسواق جديدة، وتطوير الأسواق القائمة، ورفع كفاءة المصدرين، وإحياء العلاقات التجارية المباشرة.

تأكيد حكومي

موظفي الدولة، حيث أكد الجانبان أهمية مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية بما يعزز الاستقرار المالي.

وفي سياق متصل، بحث الوزير مع السفيرة الفرنسية لدى اليمن كاترين قرم كمون سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي، ودعم جهود بناء القدرات، مؤكدا أهمية استمرار الدعم الدولي لتمكين الحكومة من تنفيذ إصلاحاتها المالية والإدارية وتحقيق التعافي الاقتصادي.

وشدد بن غانم على ضرورة تمكين وزارة المالية من أداء دورها الرقابي على المنح والمساعدات الخارجية، بما يضمن توظيفها بكفاءة وتفادي أي آثار سلبية على المالية العامة، مؤكدا أن المرحلة الراهنة تتطلب مسارات متسقة ومتناغمة بين الشركاء الدوليين لدعم استقرار الاقتصاد الوطني.

الإدارة المحلية

وأكد الوزير أن الوزارة تعمل وفق رؤية إصلاحية شاملة لمعالجة الاختلالات في المحافظات، وتهيئتها تدريجياً لنقل الصلاحيات المالية والإدارية وفق معايير تضمن الكفاءة والجاهزية.

واوضح أن هذا التوجه يترافق مع تطوير منظومة متكاملة لتقييم الأداء المؤسسي، ترتكز على مؤشرات دقيقة تعزز الشفافية والمساءلة، إضافة إلى اعتماد نماذج تجريبية للتطبيق المرحلي تراعي الفوارق في القدرات والاحتياجات بين الوحدات الإدارية.

وفي اجتماع اخر، كشف وزير الإدارة المحلية، عن توجه الوزارة لإنشاء قاعدة بيانات وطنية متكاملة للسلطات المحلية سيعزز فاعلية التخطيط وصناعة القرار.

واكد أن مشروع نظام معلومات السلطة المحلية، يمثل خطوة استراتيجية نحو إرساء منظومة ربط شبكي متكاملة بين الوزارة والمحافظات والمديريات، بما يضمن تبادل البيانات والمعلومات والتقارير الدورية بصورة دقيقة ومنتظمة.

وزير الصناعة يؤكد

الاشول، على حجم المخزون الاستراتيجي من القمح والدقيق الذي يكفي لأكثر من ثلاثة أشهر، والإمدادات التي تغطي احتياجات السوق المحلي حتى ستة أشهر، بما يعزز من صمود الأمن الغذائي واستقرار الأسواق.

وشدّد الوزير، على أهمية التزام مطاحن وصوامع الغلال بتغطية احتياجات السوق المحلي بأسعار معقولة تتناسب مع القدرة الشرائية للمستهلك، بما يسهم في تعزيز الاستقرار التمويني والحد من أي اختلالات سعرية.

وزيرالتخطيط

تواكب التحديات الراهنة.. مشددة على أهمية مواءمة تدخلات البرنامج مع الأولويات الوطنية وخطط الحكومة، بما يسهم في تحقيق نتائج ملموسة تخدم المواطنين.

وبينت الوزيرة الزوبة، أهمية الانتقال من التدخلات الإغاثية إلى التنموية، خاصة في هذه المرحلة.. متطرقة إلى المشاريع التي نفذها وموّلها البرنامج في قطاع المياه، خصوصًا في محافظتي تعز ولحج.

ولفتت إلى أن اليمن يعد من أكثر الدول معاناة من شح المياه، وما يتطلبه ذلك من مضاعفة الجهود في هذا القطاع الحيوي.. موضحة قائمة الاحتياجات في مجالي الصحة والتعليم، وضرورة توجيه الدعم لتنفيذ مشاريع ذات أثر مباشر ومستدام.

وشددت على أهمية الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وتوجيهها بكفاءة نحو المشاريع ذات الأولوية.. مؤكدة دعم الوزارة لجهود البرنامج الإنمائي كشريك تنموي رئيسي.

وزيرالداخلية

موضحًا أن مهامها تتمثل في دمج الوحدات الأمنية، وتنظيم التشكيلات، وتوحيد الجوانب المالية والإدارية والعملياتية، بما يسهم في رفع مستوى الانضباط وتعزيز الجاهزية الأمنية.

وأكد اللواء حيدان، أهمية قيام اللجنة بالمهام الموكلة إليها بمسؤولية وطنية عالية، والعمل وفق خطة زمنية واضحة تضمن تحقيق الأهداف المنشودة، وبما يعزز من كفاءة الموارد البشرية ويحسن من مستوى الأداء المؤسسي في مختلف قطاعات الوزارة.

وأقرت اللجنة، خطة عملها التنفيذية، كما أصدرت عددًا من التعليمات التنظيمية الكفيلة بتسيير أعمالها، واستكمال إجراءات الحصر والتقييم وفقًا للمعايير المعتمدة.

وزير الأوقاف

أن البوابة تتضمن حزمة من الخدمات المتقدمة، أبرزها التعريف بالمشيخة ورؤيتها ورسالتها وهيكلها التنظيمي، وعرض البرامج التعليمية والدورات والمقررات العلمية، إضافة إلى قاعدة بيانات للقراء والمشايخ المعتمدين مع صفحات تعريفية تفصيلية.

واشار الى ان البوابة تضم نظاماً إلكترونياً متكاملاً لإدارة المسابقات القرآنية عبر لوحة تحكم سحابية عالية الأمان، يتيح التسجيل والاستعلام عن النتائج بكل خصوصية وشفافية، إلى جانب مركز إعلامي لنشر الأخبار والأنشطة والمواد المرئية، وقنوات تواصل مباشرة لخدمة المستفيدين.

يُذكر أن مشيخة الإقراء اليمنية أنشئت بموجب القرار الوزاري رقم (12) لعام 2023م، لتكون مرجعية علمية وإدارية عليا تُعنى بشؤون الإقراء والقراءات القرآنية في الجمهورية اليمنية.

منطق الدولة لا الفوضى

بالضرورة تحصين المجتمعات بمنظومات تعليمية وتنموية تعلي من شأن المواطنة وتلغي المساحات الرمادية التي تستغلها القوى الظلامية للتسلل إلى الوعي الجمعي. وفي هذا السياق تبرز الحاجة الملحة لبناء شراكات إقليمية ودولية مسؤولة، تقوم على المصالح المتبادلة والاحترام الفعلي للحدود والخصوصيات الوطنية، شراكات تبتعد عن سياسة المحاور والاصطفافات التصادمية وتتجه بدلاً من ذلك نحو صياغة عقد أمني وتنموي مشترك يحمي المكتسبات ويؤمن المستقبل.

إن الطريق نحو السلام والتنمية يمر حتما عبر بوابة الاستقرار السياسي الذي يوفر البيئة الحاضنة للازدهار الاقتصادي، فلا تنمية في ظل الحروب ولا سلام في ظل سيادة منتقصة.

إن الشعوب التي عانت من ويلات النزاعات تتطلع اليوم إلى قيادات تتبنى لغة العقل ومنطق المؤسسات وتؤمن بأن القوة الحقيقية تكمن في القدرة على البناء والابتكار لا في الهدم وإثارة القلاقل.

إن ترسيخ منطق الدولة يعني ببساطة تغليب المصلحة الوطنية العليا على ما دونها، وضمان أن تظل الدولة هي الفاعل الوحيد والأساسي في الساحة الدولية بما يضمن لها حماية مواطنيها وتلبية تطلعاتهم في حياة كريمة ومستقرة.

كما أن اللحظة التاريخية الراهنة تتطلب وقفة جادة لمراجعة المسارات السابقة والإدراك بأن التلاعب بأمن الدول هو مقامرة خاسرة للجميع، وأن الأمن الجماعي للمنطقة هو كل لا يتجزأ، لا يتحقق إلا حينما تحترم كل دولة سيادة جاراتها وتلتزم بمبادئ القانون الدولي كمرجعية وحيدة وحاكمة للعلاقات البينية، لتصبح المنطقة ساحة للتنافس التنموي الإيجابي بدلا من كونها بؤرة للتوترات المزمنة.

26 سبتمبر
26SEPTEMBER Weekly Newspaper
WEEKLY POLITICAL REVIEW
اسبوعية .. سياسية .. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية

نائبا مدير التحرير: منصور الغدرة ■ عارف المقطري
سكرتيرا التحرير: عمر أحمد ■ توفيق الحاج
المدير الفني: عبد الملك السامعي

للإعلان التواصل مع هيئة تحرير الصحيفة
26newspaper@26sepnews.net
للإعلان التواصل على الأرقام التالية
+967 776051444
+967 716065049
+967 713689408
+967 777650230

إقرار الموازنة العامة للعام 2026م

أولى خطوات استعادة مؤسسات الدولة

رئيس الوزراء: الموازنة تأخذ في الاعتبار الإمكانات المتاحة والحاجات الضرورية

إقرار مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026م شكل محطة مفصلية في استراتيجية التخطيط الحكومي في عملية ادارة شؤون البلاد في مرحلة حرجة فرضتها ظروف حرب شنتها مليشيا الحوثي الإرهابية، وهي اول خطوة تتخذها الحكومة لاستيعاب الأولويات الوطنية بما يتناسب مع الموارد المتاحة، ويمكن الحكومة من القيام بواجباتها والوفاء بأهم التزاماتها وفي مقدمتها انتظام صرف المرتبات والأجور للقطاعين الإداري والعسكري وتمويل الخدمات الأساسية ودعم الحماية الاجتماعية.

ويهدف مشروع الموازنة إلى تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي، والتعبئة الكفؤة للإيرادات العامة وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية وتعزيز التعافي الاقتصادي.

وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه يوم الأحد بالعاصمة المؤقتة عدن برئاسة رئيس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، على مشروع الموازنة للسنة المالية 2026م المرفوع من اللجنة العليا للموازنات، بناءً على العرض المقدم من وزارة المالية.

كما وافق على مشاريع موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة والوحدات الاقتصادية للسنة المالية 2026م، وكلف وزير الشؤون القانونية بالتنسيق مع وزير المالية استكمال الإجراءات القانونية اللازمة.

وفوض المجلس وزارة المالية بمعالجة الفروقات المالية للنفقات الحكومية بالنقد الأجنبي، وإعادة النظر في سقوف وأولويات النفقات بما يحقق المواءمة بين تدفق الموارد وحدود الإنفاق والحد من عجز الموازنة.

واستوعب مشروع الموازنة للسنة المالية 2026م، الأولويات الوطنية بما يتناسب مع الموارد المتاحة، ويمكن الحكومة من القيام بواجباتها والوفاء بأهم التزاماتها وفي مقدمتها انتظام صرف المرتبات والأجور للقطاعين الإداري والعسكري وتمويل الخدمات الأساسية ودعم الحماية الاجتماعية.

ويهدف مشروع الموازنة إلى تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي، والتعبئة الكفؤة للإيرادات العامة وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية وتعزيز التعافي الاقتصادي.

واعتبر دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية في كلمته أمام المجلس، هذا الاجتماع محطة مهمة من محطات استعادة انتظام مؤسسات الدولة، وذلك بمناقشة واقرار مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2026، للمرة الأولى منذ سنوات، والتي توقفت فيها أدوات التخطيط المالي المنتظم بفعل ظروف الحرب وتعقيدات المرحلة الاستثنائية التي مر بها اليمن.

يهدف مشروع الموازنة إلى:

- منح الحكومة الغطاء القانوني لإدارة الإيرادات والنفقات
- تعزيز كفاءة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأولويات والمضي في التعافي الاقتصادي
- تحقيق الاستدامة والاستقرار المالي وانتظام صرف المرتبات والأجور
- تمويل الخدمات الأساسية ودعم الحماية الاجتماعية

وأكد أن إقرار الموازنة لا يمثل مجرد إجراء مالي دوري، بل يعكس عودة الدولة إلى ممارسة أحد أهم اختصاصاتها السيادية، والمتمثل في التخطيط الرشيد للموارد العامة، وتحديد أولويات الإنفاق وفق رؤية وطنية مسؤولة، تستند إلى مبادئ الانضباط والشفافية، بعيداً عن منطق الطوارئ وإدارة الأزمات اليومية، مشيراً إلى أن المرحلة السابقة فرضت إدارة الضرورة، أما اليوم فإن المسؤولية تقتضي الانتقال التدريجي إلى إدارة الدولة بمنهج مؤسسي واضح، يقوم على التخطيط، وتحديد الأهداف، وقياس الأداء، وربط الإنفاق العام بأولويات المواطن واحتياجاته الأساسية.

وأشار الدكتور الزنداني إلى أن هذه الموازنة، وإن كانت محكومة بواقع اقتصادي صعب وموارد محدودة فقد أعدت على أسس واقعية تأخذ في الاعتبار الإمكانات المتاحة وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الالتزامات الضرورية للدولة وبين متطلبات الاستقرار المالي والنقدي، لافتاً إلى أن الحكومة حددت جملة من الأولويات الواضحة في هذه المرحلة، في مقدمتها انتظام صرف الرواتب والأجور باعتباره التزاما قانونيا وأخلاقيا تجاه موظفي الدولة وأسرهم، وتحسين مستوى الخدمات الأساسية باعتبارها جوهر العلاقة بين الدولة والمجتمع، إلى جانب دعم جهود البنك المركزي في تعزيز الاستقرار النقدي وحماية العملة الوطنية والحد من التضخم بما يحفظ القدرة الشرائية للمواطنين.

وأكد أن الانضباط المالي سيكون قاعدة حاكمة في عمل الحكومة، ولن يكون هناك إنفاق خارج إطار الموازنة المعتمدة، كما لن يسمح بأي ازدواج أو تجاوز للإجراءات القانونية المنظمة للمال العام وستفعل أدوات الرقابة والمحاسبة بما يعزز الثقة بمؤسسات الدولة.

وأوضح الدكتور الزنداني أن هذه الموازنة تمثل خطوة أولى ضمن مسار إصلاحي أوسع، يشمل تحديث النظام المالي، وتطوير الإدارة الضريبية والجمركية، وتحسين كفاءة التحصيل، وترشيد النفقات، وتعزيز الشفافية، وتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص بما يدعم النمو ويوفر فرص العمل، مؤكداً أن انتظام الموازنة العامة يمثل رسالة طمأنة مهمة للمؤسسات المالية الدولية وشركاء اليمن الإقليميين والدوليين، بأن الحكومة تمضي في مسار إصلاحي جاد، قائم على المسؤولية والانضباط، وليس على المعالجات المؤقتة.

وأعرب دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية عن التقدير العميق للدعم الأخوي الصادق والسخي من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، الذي أسهم بصورة مباشرة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في هذه المرحلة الدقيقة، مثمناً الإعلان الأخير عن تقديم دعم جديد بمبلغ مليار وثلاثمائة مليون ريال سعودي لتمويل الرواتب والمساهمة في تغطية عجز الموازنة. وقال "إن هذا الدعم يجسد عمق العلاقات الأخوية والمصير المشترك بين البلدين، ويعكس التزاماً راسخا بمساندة الشعب اليمني وتعزيز قدرة مؤسسات الدولة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية وترسيخ مقومات الاستقرار الاقتصادي".

وشدد الدكتور الزنداني على أن الحكومة، وانطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية وحرصها على استدامة التعافي، ستواصل العمل خلال المرحلة المقبلة على تعزيز الاعتماد على الموارد المتاحة، وتنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية المقرّة، وتوسيع القاعدة الإيرادية للدولة، بما يحقق تدريجياً قدرة أكبر على تغطية التزاماتها تجاه المواطنين بصورة منتظمة ومنضبطة، وبما يعزز الشراكة القائمة مع الأشقاء ويجعلها أكثر فاعلية واستدامة في خدمة أهداف الاستقرار والتنمية.

وأكد دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية في ختام كلمته أن إقرار الموازنة هو بداية الطريق، أما معيار النجاح الحقيقي فسيكون في حسن التنفيذ، والالتزام الصارم بما ورد فيها من تقديرات وأولويات، والعمل بروح الفريق الواحد لإنجاز ما تم الالتزام به أمام الشعب اليمني، مشيراً إلى أن الشعب اليمني يستحق دولة منظمة، ومؤسسات منتظمة، وخدمات مستقرة، واقتصاداً يتعافى بثبات. وقال "ما نقوم به اليوم هو خطوة مسؤولة على طريق طويل، لكنه الطريق الصحيح نحو استعادة الاستقرار وتعزيز الثقة وبناء مستقبل أكثر انتظاماً".

وتابع مجلس الوزراء المستجدات الإقليمية المتسارعة، وفي مقدمتها التصعيد العسكري الخطير في المنطقة، بما في ذلك الاعتداءات الإيرانية على سيادة عدد من الدول الشقيقة، في أعقاب الضربات الأميركية الإسرائيلية على مواقع للنظام الإيراني، وانعكاساتها على الأمن والسلم الوطني والإقليمي والدولي.

وجدد المجلس إدانة الاعتداءات التي تمس سيادة الدول الشقيقة، والتأكيد على التضامن الكامل مع المملكة العربية السعودية، ودول الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، ومملكة البحرين وسلطنة عمان، والمملكة الأردنية الهاشمية، في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها، محملاً النظام الإيراني المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات من شأنها توسيع رقعة الصراع وزعزعة أمن المنطقة والعالم.

وحذر المجلس مليشيا الحوثي من الانخراط في أي مغامرات عسكرية والزج باليمن في صراعات إقليمية ودولية لا تخدم سوى أجندات خارجية، وتعرّض اليمن لمخاطر كارثية إضافية، مؤكداً الرفض القاطع لاستخدام الأراضي اليمنية منصة لتهديد أمن الدول الشقيقة أو ممراً لصراعات بالوكالة عن النظام الإيراني.

كما أكد أن الحكومة ستعمل وبتوجيهات من مجلس القيادة الرئاسي، والتواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين، على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية المصالح الوطنية العليا، وتعزيز مسار استعادة مؤسسات الدولة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وعدم السماح بتحويل اليمن إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، مشدداً على أن المرحلة تتطلب اصطفافاً وطنياً مسؤولاً، وتغليباً لمصلحة اليمن فوق كل اعتبار.

وجدد مجلس الوزراء التزام الحكومة باستكمال تنفيذ برنامج الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية، منوهاً بإقرار مشروع الموازنة للمرة الأولى منذ سنوات، باعتبارها أداة مركزية لترسيخ الانضباط المالي، وتعزيز الشفافية، وتوجيه الموارد نحو الأولويات الخدمية والمعيشية للمواطنين.

وأشاد المجلس بالدعم الأخوي الصادق من المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وما يمثله من ركيزة أساسية في دعم الاستقرار الاقتصادي وتمكين الحكومة من الإيفاء بالتزاماتها، وفي مقدمتها صرف رواتب موظفي الدولة وتحسين الخدمات الأساسية.

26 سبتمبر
العدد (2235) الخميس 16 رمضان 1447هـ
الموافق 5 مارس 2026م

في أول أمسية رمضانية عقدها بالعاصمة المؤقتة عدن ضمت نخبة من الصحفيين والإعلاميين

رئيس الوزراء:

الحكومة معيارها هو ما تحققه على الأرض ويعيد الاعتبار لمؤسسات الدولة

العلاقة بين الحكومة والإعلام شراكة أصيلة في معركة الوعي والبناء

- المرحلة الراهنة اختبار حقيقي لمسؤولية الكلمة وأخلاقيات المهنة

- الحكومة منفتحون على النقد الموضوعي والبنّاء ويعتبره أداة تصويب وتطوير، وملتزمون بحماية حرية التعبير

- نجاح عدن يعني نجاح مشروع الدولة وأي فوضى تمس الوطن بشكل عام

- على وسائل الإعلام مواكبة جهود الحكومة بمسؤولية بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع

أكد دولة رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور شائع محسن الزنداني، أن العلاقة بين الحكومة والإعلام ليست علاقة ظرفية، بل شراكة أصيلة في معركة الوعي وبناء الدولة.

وتعهد دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية، في أول أمسية رمضانية عقدها بالعاصمة المؤقتة عدن وضمت نخبة من الصحفيين والإعلاميين، بالتزام الحكومة ببناء جسور علاقة وشراكة مع الصحافة والإعلام قائمة على الثقة والاحترام المتبادل، والحق في الوصول إلى المعلومة، وعلى النقد المسؤول الذي يُصلح ولا يهدم، مشددا على ان الصحفيين والإعلاميين ليسوا خارج معادلة الدولة والحكومة، بل جزءاً من منظومة الرقابة المجتمعية وتعزيز الشفافية، وشركاء في حماية السلم الاجتماعي وتحصين الجبهة الداخلية.

وأشار الدكتور الزنداني إلى أن الحكومة تنظر إلى الصحفيين والإعلاميين باعتبارهم ركيزة أساسية في تعزيز قيم المهنية والمصداقية، ونقل الحقائق للمواطنين بشفافية، بعيداً عن التهويل أو الإثارة، لافتاً إلى أن الظروف الاقتصادية والأمنية المعقدة التي تمر بها البلاد تفرض تكاتف الجميع وفي مقدمتهم الإعلام، للانحياز إلى المصلحة الوطنية العليا.

وقال: "إن المرحلة الراهنة ليست ظرفاً عادياً، بل لحظة اختبار حقيقية لمسؤولية الكلمة وأخلاقيات المهنة، والحكومة منفتحة على النقد الموضوعي والبنّاء، وتعتبره أداة تصويب وتطوير، وملتزمة بحماية حرية التعبير، لكنها في الوقت ذاته لن تتهاون مع محاولات الإساءة المتعمدة أو نشر الأخبار المضللة التي تمس السلم المجتمعي أو تضر بمصالح المواطنين".

ووضع دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية الصحفيين والإعلاميين أمام الرؤية التي تنطلق منها الحكومة الجديدة كحكومة بناء وتطوير وفعل، لا حكومة شعارات ووعود، وأن معيارها هو ما يتحقق على الأرض، من خلال انتظام الرواتب، تحسن الخدمات، ضبط المالية العامة، وترشيد الإنفاق، وتنفيذ الإصلاحات الشاملة والضرورية لإنقاذ الاقتصاد وإعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة.

وأوضح أن الحكومة تعمل على معالجة التحديات الخدمية والاقتصادية وفق أولويات واضحة، وفي مقدمتها استقرار العملة، وتحسين خدمات الكهرباء والمياه، وصرف المرتبات بانتظام، داعياً وسائل الإعلام إلى مواكبة هذه الجهود بمسؤولية، وتسليط الضوء على الحقائق كاملة بما يعزز الثقة بين الدولة والمجتمع.

وشدد الدكتور الزنداني على المكانة الخاصة التي تحتلها عدن في برنامج الحكومة باعتبارها رمزاً للدولة ومختبراً لقدرتها على النجاح، والحرص على تحويلها إلى نموذج في الأمن والخدمات والانضباط المؤسسي، لتكون رسالة أمل لبقية المحافظات، مؤكداً أن نجاح عدن يعني نجاح مشروع الدولة، وأي فوضى فيها تمس صورة الوطن بشكل عام.

وجدد التأكيد على أن القضية الجنوبية قضية عادلة وجوهرية في معادلة الاستقرار الوطني، والانتصار لها يكون بالحوار المسؤول والعمل السياسي الجاد، لا بالمزايدات أو توظيفها لتحقيق مكاسب آنية، مثمنا الجهود المبذولة لعقد الحوار الجنوبي - الجنوبي برعاية المملكة العربية السعودية الشقيقة، مؤكدا أن التوافق هو الطريق الآمن لمعالجة جذور المشكلة بأبعادها التاريخية والسياسية والاجتماعية.

واستمع دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى مداخلات عدد من المشاركين، التي عرضوا فيها العديد من المواضيع ذات الصلة بعمل الحكومة وأداء الأجهزة التنفيذية، وأوضاع المواطنين والعلاقة بين الحكومة والاعلام ومكافحة الفساد، وأولويات الحكومة وبرنامجها وخططها للتعامل مع الجوانب الاقتصادية والخدمية والأمنية، ومعركة استكمال استعادة كامل سلطة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي.

وأجاب الدكتور الزنداني على استفسارات وتساؤلات المشاركين في ما يتعلق بالأداء الحكومي والشأن العام وتطورات الأوضاع على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مشددا على أن مسؤولية تثبيت الأمن ليست مهمة الأجهزة وحدها، بل مسؤولية الجميع، سلطة ومجتمعاً وإعلاماً ونخباً سياسية، وأهمية حماية المدن من الفوضى وترسيخ ثقافة القانون لأن الاستقرار هو الأرضية التي تُبنى عليها التنمية وجذب الاستثمارات.

وأكد دولة رئيس الوزراء أن مكافحة الفساد نهج وأولوية للحكومة وستعمل على تعزيز وإصلاح الأجهزة الرقابية ومنظومة مكافحة الفساد، والمضي في إصلاحات إدارية ومالية تضمن الشفافية والمساءلة، لأن الفساد يقوض الثقة ويبدد الموارد ويضعف هيبة الدولة، كاشفاً عن توجه الحكومة لإنشاء محاكم مستعجلة لقضايا الفساد وتشجيع الإبلاغ عن الفاسدين وحماية المبلغين، إضافة إلى أولويات إصلاح التعليم والاهتمام بالاقتصاد الإنتاجي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتفعيل سلطة القانون.

وفي ختام الأمسية، جدد دولة رئيس الوزراء وزير الخارجية التزام الحكومة بوضع الإعلاميين والصحفيين في صورة التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية أولاً بأول، لأن حجب المعلومة يفتح الباب للشائعات، مؤكدا الحرص على تفعيل قنوات التواصل المؤسسي معهم، وتطوير الخطاب الإعلامي الحكومي ليكون أكثر وضوحاً ومهنية، لأن معركة استعادة الثقة تبدأ بالصدق والمصارحة.

حضر الأمسية وزير الدولة أحمد الصالح، ومدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش.

وزارة الدفاع.. خطوات استراتيجية في مواصلة بناء القوات المسلحة

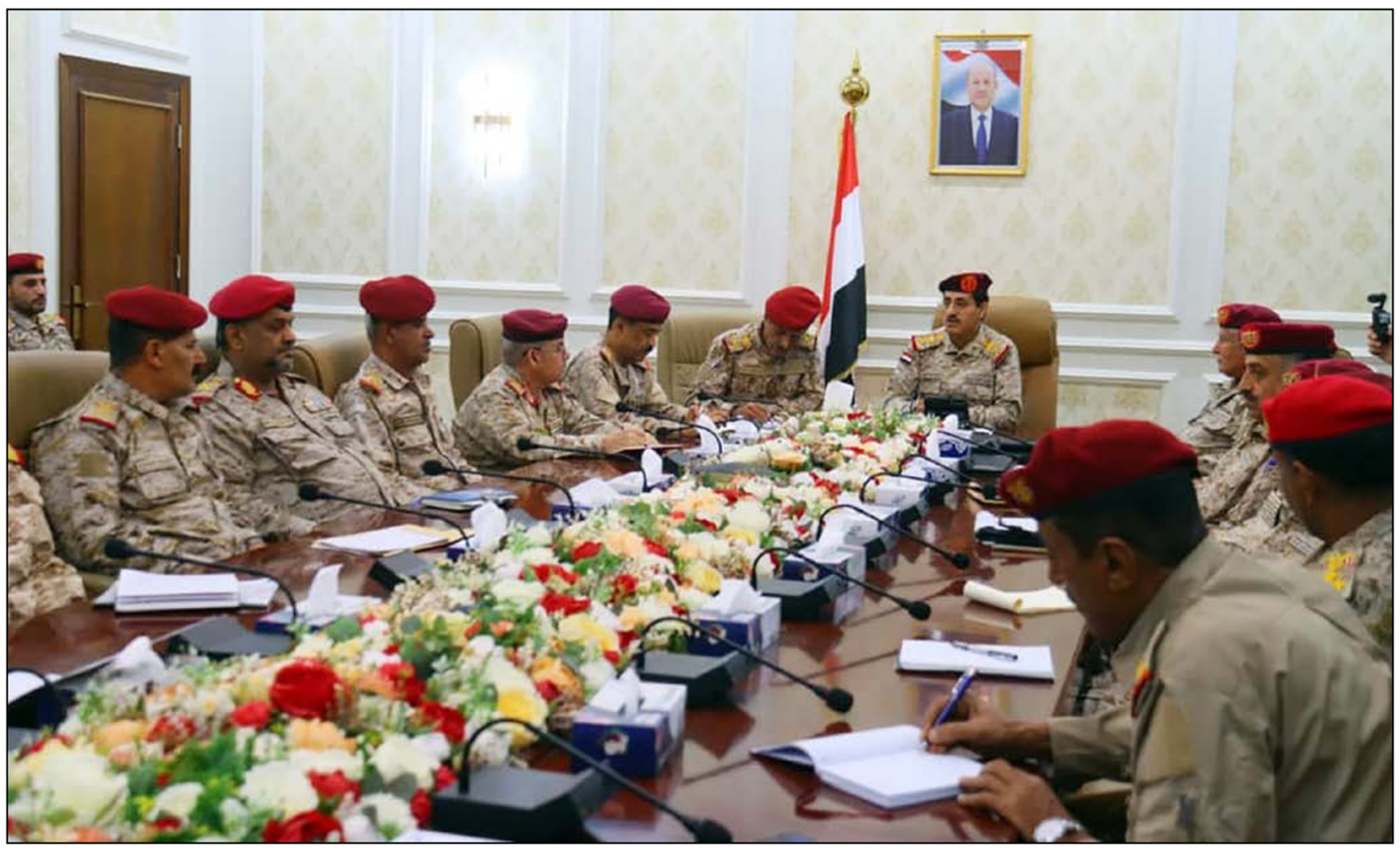

تقرير / توفيق الحاج

تشهد المؤسسة العسكرية اليمنية في هذه المرحلة المفصلية عملية بناء متسارعة يقودها وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر العقيلي وفق رؤية استراتيجية تستند إلى الخبرة الأكاديمية والرصيد المعرفي والتجارب الميدانية وهي مؤهلات تؤكد نجاح عملية التحول المؤسسي وتجاوز المعالجات الظرفية إلى إصلاحات بنيوية مستدامة تتمثل في بناء قوات مسلحة وفق أسس علمية احترافية قادرة على الاضطلاع بمهامها الوطنية بكفاءة واقتدار.

سلسلة اجتماعات

ففي العاصمة المؤقتة عدن، عقد وزير الدفاع خلال الأيام الماضية سلسلة اجتماعات موسعة ضمت قيادات وزارة الدفاع ورؤساء الهيئات وقادة المناطق والمحاور العسكرية، ما يعكس حرص وزير الدفاع على إشراك مختلف المستويات القيادية في صناعة القرار العسكري وتوحيد الرؤية وتكامل الأدوار وتحمل المسؤوليات.

وتكتسب تلك الاجتماعات العسكرية الرفيعة أهمية خاصة كونها لا تقتصر على استعراض التقارير الدورية، وإنما مثلت منصة لإطلاق خطوات استراتيجية مدروسة تعيد تعريف معايير الأداء والانضباط داخل المؤسسة العسكرية وتحدد المهام والخطوات المستقبلية.

والمتابع لمخرجات تلك اللقاءات الموسعة يجد أن وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر العقيلي شدد على ضرورة الوقوف بموضوعية أمام أداء الفترة الماضية، وإجراء تقييم شامل للإنجازات والتحديات، باعتبار ذلك مدخلا عمليا لتصحيح الاختلالات ومعالجة أوجه القصور، وهذه التوجيهات تعكس رؤية الوزير وإدراكه بأن البناء المؤسسي الحديث يبدأ من تشخيص دقيق للواقع، ثم الانتقال إلى تخطيط استراتيجي قائم على الأدلة والمؤشرات، وبناء على قراءة المؤشرات وواقع الميدان أكد الوزير المضي قدما في ترسيخ النظام الإداري وتوحيد البيانات بما يعزز الشفافية ويرفع كفاءة اتخاذ القرار، إذ إن توحيد قواعد البيانات العسكرية خطوة محورية في مسار الحوكمة الرشيدة، وإنجاز يحدّ من مظاهر الازدواجية ويضمن انسيابية المعلومات، ويؤسس لمنظومة إدارية ومالية منضبطة تقوم على الوضوح والمساءلة.

ضبط وربط

إن المؤسسة العسكرية تبنى على قاعدة الضبط والربط والالتزام بالتراتبية العسكرية والأوامر الصارمة وانطلاقا من هذا المبدأ شدد وزير الدفاع في كل اجتماعاته على عدم التقصير أو التجاوز في تنفيذ المهام الموكلة، والتقيد الصارم باللوائح والأنظمة العسكرية التي تحدد المسؤوليات بدقة، وهي موجهات وأوامر عسكرية دقيقة تعزز الانضباط المؤسسي وترسخ هيبة الدولة.

ويبرز في هذا السياق اهتمام وزير الدفاع بتفعيل آليات الرقابة والتفتيش وتطبيق معايير الحوكمة الحديثة، بما يضمن ضبط قاعدة البيانات وتحقيق الانضباطين الإداري والمالي، وتفعيل منظومة الرقابة والتفتيش في هذه المرحلة خيار استراتيجي لبناء الثقة داخل المؤسسة العسكرية وبينها وبين ابناء المجتمع، ويعكس إدراكا عميقا من وزير الدفاع بأن قوة الجيوش الحديثة لا تقاس فقط بقدراتها القتالية، بل كذلك بصلابة بنيتها التنظيمية ونزاهة إدارتها.

كفاءة ومسؤولية

في الاجتماعات لم يغفل الوزير البعد البشري والكفاءة في عملية البناء، إذ أكد على إتاحة الفرصة للوجوه الشابة والقيادات الواعدة لتحمل المسؤولية والمشاركة الفاعلة في مرحلة التطوير والبناء، وهي إشارة إلى تبني رؤية تجديد النخب العسكرية على أسس الكفاءة والاستحقاق والمهنية والاحتراف.

كما أكد على العمل بروح الفريق الواحد وتكامل الجهود بين الهيئات والدوائر ومختلف الوحدات العسكرية، بما يعزز الانسجام المؤسسي ويرفع الجاهزية القتالية.

وعلى الصعيد العملياتي، شدد وزير الدفاع على أن المرحلة الراهنة تتطلب مضاعفة الجهود لمواجهة التحديات والاستعداد لخوض المعركة الوطنية الفاصلة ضد مليشيا الحوثي الإرهابية، وتعزيز الانضباط والالتزام بالقوانين، وإعداد خطط مدروسة تستجيب لمتطلبات المرحلة، ويعكس هذا الخطاب القيادي توجها جادا نحو إدارة عسكرية حديثة تجمع بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الميداني المنضبط، بما يضمن فاعلية الأداء واستدامة النتائج، وتحقيق النصر.

دور محوري

كما أولى الوزير أهمية خاصة لتطوير العمل الاستخباري وتعزيز قدراته، إدراكا لدوره المحوري في دعم القرار العسكري وتوجيه العمليات العسكرية بكفاءة، وفي الوقت ذاته، تابع عن كثب أداء هيئات القوى البشرية والإسناد اللوجستي والعمليات، وهو ما يؤكد المتابعة الدقيقة من قبل الوزير لكل صغيرة وكبيرة وهذا الاهتمام والمتابعة يمثل ركيزة أساسية لنجاح مشروع ورؤية بناء المؤسسة العسكرية.

تثمين التضحيات

ولم تغب التضحيات الجسيمة والبطولات الخالدة التي قدمها ويقدمها أبطال القوات المسلحة في اجتماعات وخطابات وزير الدفاع، إذ أكد في كل اللقاءات أن دماء الشهداء والجرحى ستظل محل تقدير ووفاء ولهم مكاناتهم وحسابهم في أولويات الوزارة، ويعكس هذا التأكيد ربطا واعيا بين الإصلاح المؤسسي والبعد الوطني الجامع، بما يعزز معنويات المقاتلين ويرسخ قيم التضحية والانتماء للوطن.

وتقديرا للدعم السخي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية أشار وزير الدفاع إلى عمق العلاقة مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية، مثمنًا دعمهم المستمر ومواقفهم الأخوية، وهو ما يعزز بيئة التعاون العسكري ويؤسس لشراكات داعمة لمسار بناء القوات المسلحة اليمنية. إن المتابع لمسار التحركات والاجتماعات المتواصلة التي يقودها وزير الدفاع الفريق الركن دكتور طاهر العقيلي يلمس بوضوح أن ثمة مشروعا متكاملا لبناء المؤسسة العسكرية على أسس علمية احترافية، أساسه الحوكمة الرشيدة، والانضباط المؤسسي، والتخطيط الاستراتيجي، والتأهيل النوعي للكوادر، وهو مشروع لا يكتفي بإدارة الحاضر، بل يستشرف المستقبل عبر بناء مؤسسة عسكرية حديثة قادرة على حماية مؤسسات الدولة والمكتسبات الوطنية وترسيخ الاستقرار في كل ربوع الوطن.

إن الجهود المتواصلة المدروسة التي يبذلها وزير الدفاع تعزز الآمال وتلبي تطلعات كل أبناء الشعب وأبناء المؤسسة العسكرية في أن تمضي القوات المسلحة بخطى ثابتة نحو التحديث والاحتراف، بما يعيد الاعتبار لدورها الوطني الجامع، ويفتح أفقا واعدا لبناء جيش قوي ومهني قادر على حماية الجمهورية والمكتسبات وتحقيق الأمن والاستقرار.

26 سبتمبر
العدد (2235) الخميس 16 رمضان 1447هـ
الموافق 5 مارس 2026م

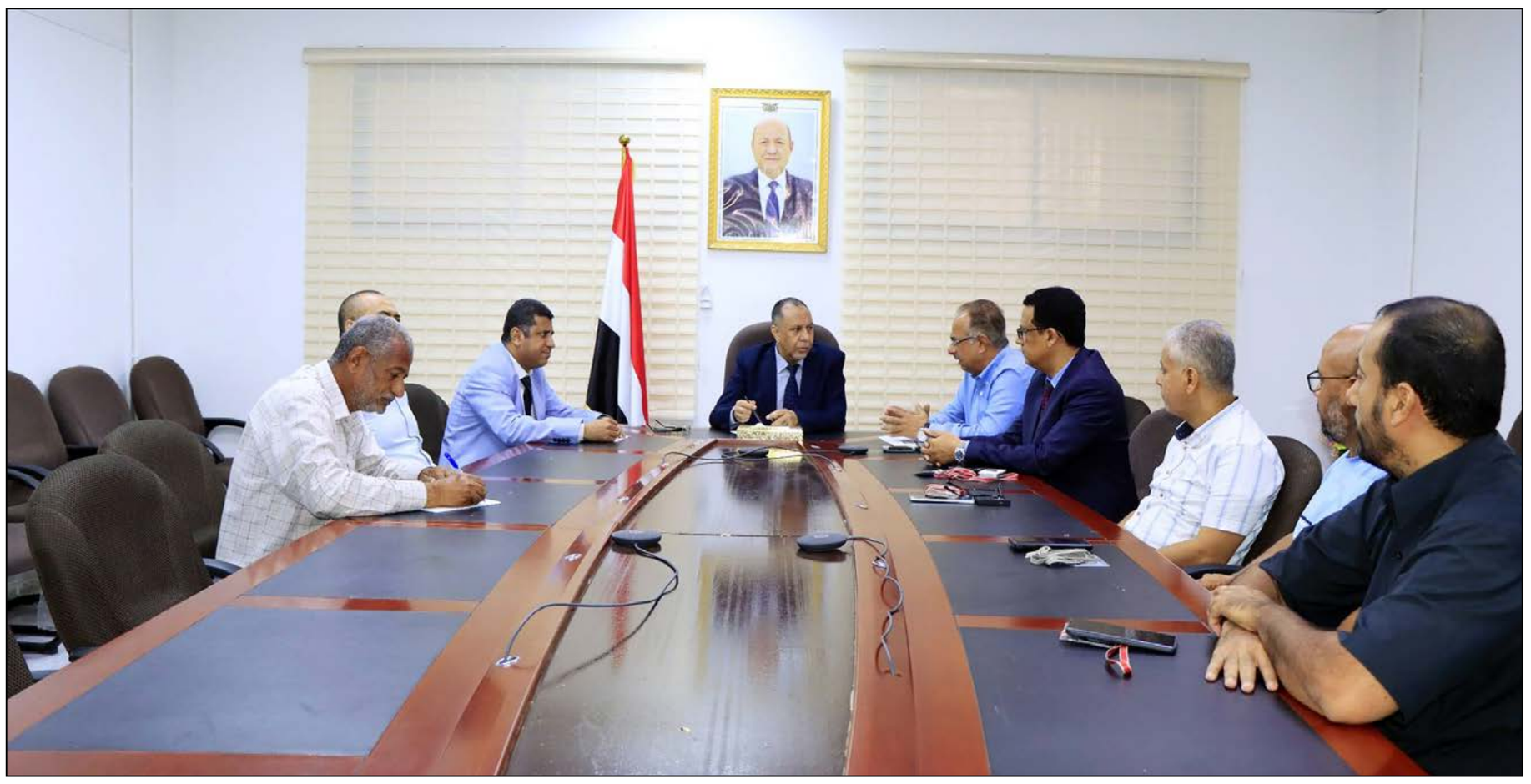

ترتيبات تعزز صمود الأمن الغذائي واستقرار الأسواق

وزارة الصناعة والتجارة تولي الوضع التمويني أولوية قصوى

الوزير الأشول: المخزون الاستراتيجي من القمح والدقيق يكفي لأكثر من ثلاثة أشهر

عمر أحمد

يلقي التصعيد العسكري في المنطقة، تبعات اقتصادية كبيرة تدفع الحكومات لتفعيل خطط طارئة للتعامل مع الازمات الاقتصادية بصورة عاجلة ومستدامة.. وفي هذا إطار تبذل الحكومة جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وضمان توفر السلع الأساسية للمواطنين.

في سياق التحركات الحكومية المكثفة الهادفة إلى إصلاح منظومة التجارة الداخلية، وتعزيز الرقابة، وتكريس مبادئ الشفافية والعدالة الاقتصادية، بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وترسيخ الاستقرار العام.. عقد وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الأشول اجتماعا موسّعا مع ممثلي مطاحن وصوامع الغلال في عدن وعدد من المحافظات عبر تقنية الاتصال المرئي, طمأن وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الأشول المواطنين إلى متانة الوضع التمويني، مؤكداً أن المخزون الاستراتيجي من القمح والدقيق يكفي لأكثر من ثلاثة أشهر، مع وجود إمدادات مؤمّنة تغطي احتياجات السوق المحلي حتى ستة أشهر، بما يعزز من صمود الأمن الغذائي واستقرار الأسواق.

كما جرى استعراض حجم المخزون الاستراتيجي الراهن، وتقييم كفاءة سلاسل الإمداد، وبحث القضايا والتحديات القائمة وسبل معالجتها، بما يضمن استمرارية تدفق السلع الأساسية والحفاظ على استقرار الأسعار.

وشدّد الوزير على أهمية التزام مطاحن وصوامع الغلال بتغطية احتياجات السوق المحلي بأسعار معقولة تتناسب مع القدرة الشرائية للمستهلك، بما يسهم في تعزيز الاستقرار التمويني والحد من أي اختلالات سعرية.

كما أكد على ضرورة تعزيز الاستثمارات في الصوامع والمطاحن، والتوسع في توطين الصناعات الغذائية الوطنية، للإسهام في تعزيز صمود المخزون الاستراتيجي والأمن الغذائي، خصوصاً في ظل التحديات والتطورات الإقليمية والدولية.

في مقابلة مع شاشة الحدث قبل اسبوع كشف وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الأشول عن العمل على توفير مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، بما يضمن استقرار السوق ومواجهة أي طوارئ محتملة، وأكد الأشول أن الحكومة تولي هذا الملف أهمية قصوى في إطار رؤيتها لتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار التمويني على المدى القريب والبعيد.

شراكة مع القطاع الخاص

وأكد الأشول أن القطاع الخاص يمثل شريكًا أساسيًا في مسار التنمية الاقتصادية، مشددًا على ضرورة توسيع نطاق الشراكة معه، وتحفيز الاستثمارات الوطنية، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة تسهم في خلق فرص العمل وتحريك عجلة الإنتاج، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني.

تدفق السلع وحماية المستهلك

وأكد الوزير الأشول أن الوزارة تعمل بصورة مكثفة على تسهيل تدفق السلع والمواد الأساسية إلى مختلف الأسواق المحلية، بما يضمن استمرارية الإمدادات ومنع حدوث أي اختناقات تمس حياة المواطنين ومعيشتهم اليومية، مشددًا على أن حماية المستهلك تمثل أولوية مركزية في سياسات الوزارة وبرامجها التنفيذية، موضحًا أن الوزارة تنفذ سلسلة من الإجراءات التنظيمية والرقابية لضمان انسيابية حركة التجارة الداخلية، وتعزيز استقرار الأسواق، والحفاظ على توازن العرض والطلب.

منصة إلكترونية

وفي سياق تعزيز الرقابة، أشار الوزير الأشول، إلى أن الوزارة اطلقت منصة إلكترونية متخصصة لرصد المخالفات والشكاوى في الأسواق، بما يسهم في رفع كفاءة المتابعة وتسريع الاستجابة لأي تجاوزات، مؤكدًا في الوقت ذاته تشكيل فرق ميدانية للنزول إلى الأسواق وضبط الأسعار ومراقبة الالتزام بالتسعيرة المحددة، لافتًا أن هذه الخطوات تأتي في إطار توجه حكومي شامل لتكريس الشفافية وتعزيز الرقابة المجتمعية، وضمان حماية المستهلك والحد من الممارسات الاحتكارية.

أزمة الغاز إدارية وتنظيمية

وفيما يتعلق بأزمة الغاز المنزلي، أوضح الوزير أن الحكومة شكلت لجنة خاصة لمعالجة الأزمة، مبينًا أن المشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي أكثر من كونها أزمة إنتاج، وأن العمل جارٍ على إعادة تنظيم آليات التوزيع وضمان وصول المادة إلى مستحقيها بعدالة وشفافية، بما يضع حدًا للاختلالات القائمة ويحقق الاستقرار في هذا القطاع الحيوي.

ضبط الأسواق

وختم الوزير الأشول مقابلته بالتأكيد على التزام الوزارة باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لضبط الأسواق وتخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين، وتحقيق الاستقرار التمويني والسعري، داعيًا مختلف الجهات الرسمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني إلى تكاتف الجهود لإنجاح هذه المساعي الوطنية.

متابعة مستمرة

وحول الوضع التمويني والغذائي والاجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة والتجارة أكد مستشار وزير الصناعة والتجارة الاستاذ محمد الجماعي لـ (26سبتمبر) أن ملف الأمن الغذائي يمثل أولوية قصوى للحكومة، وهناك متابعة يومية لحركة المخزون والأسعار، وأي مؤشرات خلل يتم التعامل معها بصورة فورية.

وقال: إن وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول استعرض في اجتماعه بقيادة الوزارة وعدد من ممثلي مطاحن وصوامع الغلال في المحافظات عبر تقنية الاتصال المرئي، حجم المخزون الاستراتيجي الراهن، وتقييم كفاءة سلاسل الإمداد، وبحث القضايا والتحديات القائمة وسبل معالجتها، بما يضمن استمرارية تدفق السلع الأساسية والحفاظ على استقرار الأسعار.

وأضاف: المخزون الاستراتيجي من القمح والدقيق يكفي لأكثر من ثلاثة أشهر، والإمدادات مؤمّنة وقادرة على تغطية احتياجات السوق المحلي حتى ستة أشهر، بما يعزز صمود الأمن الغذائي واستقرار الأسواق.

وأشار الجماعي الى أن هناك تحديات كبيرة قائمة، لكن إدارة المخاطر الاقتصادية اليوم تقوم على الاستباق لا رد الفعل, وفي ظل التطورات الإقليمية المتسارعة المرتبطة بالحرب، فإن الاقتصاد اليمني - بحكم اعتماده الكبير على الواردات - يُعد من أكثر الاقتصادات عرضة للتأثر بأي اضطراب في سلاسل الإمداد الدولية أو خطوط الملاحة في المنطقة.

واعتبر الجماعي أن التأثيرات المباشرة المحتملة على اليمن تتمثل في استهداف خطوط الشحن والتأمين البحري خصوصا وأن أي تصعيد في البحر الأحمر أو مضيق هرمز تنعكس فورًا على كلفة التأمين البحري والشحن، وهو ما يؤدي تلقائيًا إلى ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية والوقود.

وأشار إلى أن تأثر أسعار النفط عالميًا ستزيد من كلفة النقل والتشغيل داخليًا، وتضغط على أسعار السلع الأساسية, وأي زيادة في فاتورة الاستيراد دون تدفقات مقابلة من النقد الأجنبي تضغط بشكل مباشر على العملة الوطنية.

وذكر أن وزارة الصناعة والتجارة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، عملت على عدة مسارات استباقية كمراجعة المخزون الاستراتيجي من القمح والدقيق والتأكد من وجود تغطية آمنة لعدة أشهر, ثم تعزيز التنسيق مع كبار المستوردين والمطاحن لضمان استمرار التوريد، وعدم حدوث فجوات تموينية واختلالات سعرية, وكذلك مراقبة الأسواق وضبط أي ممارسات احتكارية أو مضاربات سعرية قد تستغل التوترات الإقليمية, كما عملت على التنسيق مع القطاع المصرفي والبنك المركزي لتسهيل تمويل واردات السلع الأساسية ومنحها أولوية في الاعتمادات.

البناء في زمن العاصفة

المستشار / سالم سلمان *

لم تكن تجربة وزارة الصناعة والتجارة خلال السنوات الماضية مجرد أداء إداري اعتيادي لمؤسسة حكومية، بل كانت تجربة إعادة تأسيس حقيقية لمؤسسة اقتصادية سيادية في واحدة من أكثر المراحل تعقيدًا في تاريخ الدولة اليمنية.

فبعد انقلاب مليشيا الحوثي وانتقال مؤسسات الدولة إلى العاصمة المؤقتة عدن، لم تنتقل الوزارة كما تنتقل المؤسسات في الظروف الطبيعية، محمّلة بأرشيفها الكامل وإمكاناتها الإدارية والتنظيمية. بل جاءت إلى عدن حاملة اسمها فقط، تاركة خلفها معظم الوثائق والبيانات والبنية المؤسسية التي تشكل ذاكرة أي وزارة.

لكن ما بدا في حينه خسارةً قاسية، تحوّل سريعًا إلى لحظة تأسيس جديدة أظهرت قدرة الكادر الوطني على تحويل التحديات إلى فرص لإعادة البناء.

لقد بدأ العمل من الصفر تقريبًا:

إعادة تشكيل الإدارات العامة، وبناء قواعد البيانات، وضع خطط العمل والبرامج التشغيلية، وإعادة ترتيب المهام والمسؤوليات بما يتلاءم مع واقع الدولة الجديدة ومقتضيات المرحلة.

ومع مرور الوقت تشكلت داخل الوزارة منظومة مؤسسية متماسكة يقودها فريق قيادي وإداري يدرك طبيعة المرحلة وتعقيداتها، ويستند إلى خبرة الكادر الوطني وإيمانه بدوره في حماية الاقتصاد الوطني.

ولم يقتصر هذا البناء على إعادة تنظيم العمل الداخلي، بل امتد ليشمل إعادة تفعيل الدور الاقتصادي للدولة عبر قطاعات الوزارة الأربعة.

ففي قطاع التجارة الخارجية، عملت الوزارة على استعادة حضور اليمن في المنظمات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتجديد الاتفاقيات التجارية، وتعزيز التواصل مع الشركاء الدوليين والجهات المانحة، بما يضمن استمرار تدفق السلع الأساسية إلى الأسواق اليمنية رغم الظروف الاستثنائية.

أما قطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك، فقد وجد نفسه في مواجهة مباشرة مع أزمات عالمية متلاحقة، بدءًا من جائحة كورونا وما أحدثته من اضطراب في سلاسل الإمداد العالمية، مرورًا بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية التي هددت مصادر الغذاء العالمية، وصولًا إلى اضطرابات الملاحة الدولية في البحر الأحمر.

ورغم هذه العواصف المتتابعة، استطاعت الوزارة عبر فرقها الميدانية في الديوان العام ومكاتبها في المحافظات الحفاظ على استقرار الأسواق وضبط أسعار السلع الأساسية وتأمين توفرها.

وقد تحقق ذلك عبر شراكة حقيقية وصادقة مع القطاع الخاص الذي ظل لاعبًا محوريًا في استقرار الأسواق، وهو ما يؤكد أن استقرار الاقتصاد ليس نتاج القرار الحكومي وحده، بل نتيجة توازن مؤسسي بين الدولة والقطاع الخاص.

وفي قطاع خدمات الأعمال، شهدت الوزارة نقلة نوعية في تنظيم البيئة التجارية، عبر بناء قواعد بيانات حديثة للسجل التجاري وتنظيم الوكالات والعلامات التجارية، بما أسهم في حماية حقوق التجار والمستثمرين وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات والمؤسسات.

أما قطاع الصناعة، فقد عمل على وضع الأسس الأولى لنهضة صناعية وطنية عبر إعداد الإستراتيجية الصناعية، ووضع خطط لتوطين الصناعات، وتعزيز حماية المنتج الوطني.

لكن الركيزة الحقيقية لكل هذه الإنجازات لم تكن الهياكل التنظيمية ولا القوانين فقط، بل كانت الاستثمار في الإنسان.

فقد أولت الوزارة اهتمامًا خاصًا بتأهيل وتدريب وتمكين الكادر الوطني، وبناء قدراته المهنية والمؤسسية، وتعزيز التنسيق بين الديوان العام ومكاتب الوزارة في المحافظات، بما يعزز وحدة الأداء المؤسسي ويضمن فاعلية العمل في مختلف المستويات.

لقد جرت هذه المسيرة في ظل حرب اقتصادية شرسة وأزمات عالمية متلاحقة، لكن الوزارة استطاعت بفضل قيادة واعية وكادر وطني مخلص أن تحافظ على استقرار الأسواق، وتأمين السلع الأساسية للمواطنين.

إن تجديد الثقة بقيادة الوزارة ممثلة بمعالي الوزير الأستاذ محمد الأشول وفريقه القيادي والإداري يمثل تقديرًا لمسيرة عمل مؤسسي شاق أسهم في ترسيخ دور الوزارة كأحد أعمدة الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

واليوم، وبعد سنوات من العمل في ظروف استثنائية، يمكن القول: إن وزارة الصناعة والتجارة لم تعد مجرد مؤسسة أعيد بناؤها في زمن الحرب، بل أصبحت نموذجًا لقدرة المؤسسات الوطنية على النهوض وإعادة التشكل حتى في أكثر اللحظات صعوبة.

فالوزارة التي وصلت إلى عدن باسمها فقط، استطاعت بجهود كوادرها أن تبني مؤسسة متماسكة، وأن تستعيد دورها الاقتصادي، وأن تحافظ على استقرار الأسواق في زمن العواصف.

وهذا ليس مجرد إنجاز إداري، بل درس مؤسسي يؤكد أن قوة الدولة تبدأ من قوة مؤسساته.

* نائب وزير الصناعة والتجارة

ترسيخا لمفاهيم القيادة المسؤولة والعمل المؤسسي

الأكاديمية العسكرية العليا تنظم أمسية رمضانية لمنتسبيها

في إطار تعزيز الروح المعنوية، وترسيخ مفاهيم القيادة المسؤولة، والعمل المؤسسي المنظم، وبرعاية من وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة، وبإشراف مباشر من الأكاديمية العسكرية العليا؛ اقامت كلية القيادة والأركان أمسية رمضانية لمنتسبها بعنوان: "رمضان.. تجديد وتغيير".. بحضور قيادات الأكاديمية العسكرية العليا والهيئة الإدارية وهيئة التدريس.

عكست فعالية الأمسية روح الانضباط والمسؤولية، وتأكيدًا على أهمية مواصلة مسار التأهيل القيادي والعلمي لمنتسبي القوات المسلحة.

وأشاد اللواء الركن خالد الأشول، رئيس هيئة العمليات، بجهود الأكاديمية العسكرية العليا، وكلية القيادة والأركان في إنجاح برامجها الأكاديمية والعسكرية، مثمّنًا المستوى المتميز الذي ظهرت به الدورة السابعة عشرة قيادة وأركان عام، وما تبذله قيادة الكلية من اهتمام بالأنشطة الرمضانية التي تسهم في تعزيز الوعي والانتماء وترسيخ القيم العسكرية الأصيلة.

من جانبه، أكد العميد الركن فيصل شيزر، نائب مدير الأكاديمية العسكرية العليا، أهمية الأمسيات الرمضانية في ترسيخ البعد الإيماني والمعنوي لدى الضباط، مشيرًا إلى أن شهر رمضان شكّل محطة مفصلية في التاريخ العسكري الإسلامي، حيث ارتبط بالانتصارات الكبرى، ما يعزز من قيم الصبر والثبات والإعداد.

بدوره رحّب مدير كلية القيادة والأركان العميد الركن سفيان عبدالرحيم بالحاضرين، مستعرضًا أبرز الأنشطة والبرامج المنفذة خلال الفترة الماضية، إلى جانب الاستعدادات الجارية لاستقبال طلاب الدفعة الجديدة، بما يواكب خطط التطوير والتحديث في منظومة التأهيل القيادي.

وتخلل الأمسية عدد من المحاضرات والكلمات التوعوية والمسابقات والأنشطة الثقافية التي ركزت على الجوانب الإيمانية والمهنية.

وحضر الفعالية اللواء الركن عبدالعزيز الشميري مستشار عضو مجلس القيادة الرئاسي، والعميد الركن عبدالرحمن الشراجي قائد اللواء 180 دفاع جوي، والعقيد الدكتور نبيل اسكندر نائب مدير دائرة التوجيه المعنوي.

قوات الأمن الخاصة بمأرب تحيي أمسية رمضانية:

عقد من العطاء الأمني وذكرى شهداء معركة البلق

أحيت قوات الأمن الخاصة بمأرب أمسية رمضانية تحت عنوان "عقد من العطاء الأمني وذكرى شهداء قوات الأمن الخاصة". وفي الفعالية التي حضرها وكيل محافظة مأرب لشؤون الدفاع والأمن اللواء ناصر مبروك رقيب، ومدير عام شرطة محافظة مأرب اللواء يحيى حُميد، ومدير جهاز أمن الدولة بمأرب اللواء ناجي حطروم، وقادة الوحدات الأمنية و العسكرية، وقيادة المقاومة الشعبية، أكد وكيل أول وزارة الداخلية اللواء محمد سالم بن عبود في كلمته على الوفاء لتضحيات القادة الشهداء، واستحضار أدوارهم الوطنية في ترسيخ قيم الانضباط والاحتراف وروح المسؤولية، مشيداً بمسيرتهم في الدفاع عن الوطن وتعزيز الأمن والاستقرار إلى جانب رفاقهم من الشهداء في القوات المسلحة والمقاومة الشعبية.

واستعرض الوكيل في كلمته محطات من عطاء قوات الأمن الخاصة فرع مأرب خلال عشر سنوات من العمل المتواصل، وما حققته من إنجازات في ظل ظروف استثنائية إلى جانب الوحدات الأمنية في شرطة مأرب، مؤكداً أن المؤسسة الأمنية بمأرب تواصل السير على نهج الشهداء في البناء والتطوير ورفع الجاهزية.

كما عبّر عن شكره وتقديره للأجهزة الأمنية بشرطة محافظة مأرب ولقوات الأمن الخاصة بشكل خاص، مثمناً دعم السلطة المحلية بالمحافظة، ممثلة بعضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ محافظة مأرب اللواء سلطان بن علي العرادة، وثمن أيضاً دور ودعم الأشقاء، مجدداً العهد بمواصلة العمل لحماية الدولة وترسيخ النظام والقانون وتعزيز دعائم الأمن في مأرب واليمن عموماً.

وفي كلمة قيادة قوات الأمن الخاصة بمحافظة مأرب، التي ألقاها العقيد سعود العقيلي مدير إدارة الإمداد بقوات الأمن الخاصة مأرب، أكد فيها أن هذه الذكرى تمثل محطة وفاءٍ وعهدٍ متجدد لمواصلة الطريق الذي خطّه الشهداء بدمائهم الطاهرة.

وأوضح أن الشهداء القائد عبدالغني شعلان، والعميد نوفل الحوري، والعميد صالح الأضمد، والعقيد أمجد الصلوي، والرائد عبده أبو بكر، والنقيب محمد العبالي، جسدوا أسمى معاني الوفاء والبطولة في ميادين الشرف.

وأكد العقيد العقيلي أن دماء الشهداء ستظل أمانة في أعناق منتسبي القوات المسلحة والأمن، وأن المؤسسة الأمنية ماضية بعزمٍ وثبات في أداء واجبها الوطني، مستلهمةً من تضحياتهم روح القوة والإصرار حتى يتحقق الأمن والاستقرار. مؤكداً أن اليمن الجمهوري سيبقى عصياً بإرادة رجاله وتضحيات أبطاله.

وأشاد العقيلي بدور قبائل مأرب وشهدائها الأبطال الذين استشهدوا برفقة العميد شعلان ورفاقه الأبطال.

من جانبه، ألقى الملازم ماجد الصلوي، كلمة أسر الشهداء، بمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاد القائد عبدالغني شعلان ورفاقه الأبطال، قال فيها: "بعد خمسة أعوام، نشعر بألم الفراق لشهدائنا، لكننا نشعر بالعز والافتخار لأنهم استشهدوا وهم يؤدون واجبهم في سبيل الدفاع عن الوطن الغالي. وأن ما ضحوا لأجله محفوظ ومصان".

وأضاف: "رسالتنا كأسر الشهداء لزملائهم ورفاقهم، أن ثقتنا كبيرة بثباتكم في المضي على ذات النهج الذي رسمه القادة الشهداء".

تخلل الحفل العديد من الفقرات الفنية والقصائد الشعرية التي عبرت عن دور رجال الأجهزة الأمنية بمأرب ودور قوات الأمن الخاصة خلال عقد من الزمن.

26 سبتمبر
العدد (2235) الخميس 16 رمضان 1447هـ
الموافق 5 مارس 2026م

ضربات متتالية لمافيا التهريب

الحملة الأمنية والعسكرية في لحج تحبط تهريب شحنة أدوية ضخمة للحوثيين قادمة من إيران

لم يكد يمضي أسبوعان على الضربة القوية التي وجهتها قوات الحملة الأمنية والعسكرية في الصبيحة وباب المندب بمحافظة لحج بقيادة العميد حمدي شكري، لمافيا المخدرات، حتى سطرت الوحدة البحرية التابعة للحملة فجر الإثنين، الموافق 2 مارس، إنجازاً أمنياً جديداً في المياه الإقليمية اليمنية.

وتمثلت هذه العملية النوعية في إحباط محاولة تهريب شحنة ضخمة من الأدوية، في فصل جديد من معركة كسر العظم ضد شبكات التهريب الدولية المرتبطة بإيران، والتي تسعى لاستغلال السواحل اليمنية والممرات الإقليمية.

وفي تفاصيل العملية النوعية الجديدة، قال المقدم مختار الدقم، نائب قائد الحملة الأمنية، ومدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمحافظة لحج، إن الوحدة البحرية التابعة للحملة تمكنت من ضبط قارب يتجاوز طوله 20 متراً في عرض البحر، على متنه شحنه ضخمة من الأدوية المهربة تبلغ نحو 3000 كرتون من الأدوية المهربة وغير المرخصة.

وأشار المقدم الدقم في تصريح لـ"سبتمبر نت" إلى أن القارب كان قادماً من ميناء «بندر عباس» الإيراني ومتجهاً لميناء الصليف بمحافظة الحديدة على البحر الأحمر، لافتا إلى ضبط 5 أشخاص كانوا

على متن القارب جميعهم من محافظة الحديدة.

وأكد المقدم الدقم أن عملية الضبط تمت بناءً على جهد استخباراتي مكثف ودقيق، حيث جرى اعتراض القارب في المياه الإقليمية اليمنية قبالة سواحل مديرية المضاربة ورأس العارة.

وأكد أنه وبحسب اعترافات المهربين الذين تم القبض عليهم والتحقيق معهم من قبل الجهات القانونية المختصة في الحملة والنيابة، فإنهم "قد تسلموا الشحنة مع القارب في ميناء «بندر عباس» الإيراني في الأول من رمضان، وطُلب منهم نقلها لميناء الصليف وتسليمها لقيادي حوثي كبير في محافظة الحديدة.

وأوضح أن الوحدة البحرية التابعة للحملة نجحت من محاصرة القارب في عرض البحر وتمكنت من محاصرته والسيطرة عليه ، والقت القبض على المهربين الذين كانوا على متنه بعملية أمنية نوعية، وبعد رصد ومتابعة استمرت لأيام.

وأشار "أن هذه العملية تأتي ضمن سلسلة نجاحات أمنية وعسكرية مشددة وبفضل اليقظة العالية والحس الأمني لقوات الحملة الأمنية والوحدة البحرية التابعة لها، ووفقاً لخطة الانتشار البحري الذي تنفذه الحملة لمنع اي استغلال لسواحل محافظة لحج في أعمال التهريب.

وأكد: أن الحملة الأمنية والعسكرية في مديريات الصبيحة وباب المندب ستظل شوكة في حنجرة عصابات ومافيا التهريب الدولية العابرة للحدود، وأنها تعمل بجهود عالية ليل نهار، وستضرب بقوة أكبر وبيد من حديد كل من يحاول إغراق البلاد بالسموم والآفات والمهربات الضارة المهددة لصحة المجتمع، ولضمان أمن واستقرار الوطن، وضد كافة محاولات الفوضى.

وعقب العملية، باشرت نيابة المضاربة ورأس العارة، برئاسة القاضي حسين الزيدي وبحضور القيادات القانونية والأمنية في الفرقة الثانية عمالقة والحملة الأمنية، إجراءات التحريز القانوني وإعداد المحاضر الضبطية وتدوين أقوال المتهمين، تمهيداً لنقلهم مع المضبوطات إلى الجهات القضائية المختصة.

ووفقاً لاعترافات المهربين ومحاضر الضبط فإن "شحنة الأدوية المهربة والمضبوطة، احتوت على ما يقرب من 3 آلاف كرتون، موزعة على 6 أصناف مختلفة من الأدوية غير المرخصة، كانت في طريقها لمليشيا الحوثي الإرهابية"، وهي محاولة بائسة كانت تهدف من خلالها إيران ومليشياتها في إغراق اليمن بسموم جديدة وقاتلة.

وتأتي هذه العملية النوعية لتؤكد أن اليقظة الأمنية التي تفرضها قوات الحملة الأمنية في الصبيحة وباب المندب، ليست مجرد إجراءات استثنائية عابرة، بل هي استراتيجية عسكرية صلبة وعمل استخباراتي مستدام يهدف إلى قطع أذرع التهريب الدولية وتجفيف منابع السموم العابرة للحدود، لتظل هذه القوات الصخرة التي تتحطم عليها مؤامرات إغراق البلاد بالآفات، والصمام الضامن لحماية الأمن القومي اليمني وسكينة المجتمع.

.. الأجهزة الأمنية بمأرب تضبط آلاف الحبوب المخدرة

تمكنت الأجهزة الأمنية بشرطة محافظة مأرب من ضبط أكثر من أربعة عشر ألف كبسولة من الحبوب المخدرة، خلال عملية نوعية نفذتها دورية لقوات الأمن الخاصة مأرب .

وأوضح المصدر الأمني أن عملية ضبط المتهم (ع.ع. ع. ف) تمت أثناء محاولته تهريب الكمية، عبر طرق فرعية شرقي المحافظة، مستخدما دراجة نارية.

وأشارت المصدر الأمني إلى أن عملية الضبط أتت نتيجة تحريات وتتبع، تعكس يقظة الأجهزة الأمنية بالمحافظة.

وفي عملية منفصلة، ضبطت الأجهزة الأمنية بشرطة محافظة مأرب متهمين آخرين هما (م.ز.م.د) و(ع .ن.ع.ي) بتهمة تعاطي وحيازة مادة الحشيش وحبوب الكبتاجون، حيث أقروا خلال التحقيقات بحيازتهم وتعاطيهم للمضبوطات، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وإحالتهم إلى الجهات المختصة.

وأكد المصدر الأمني ان يقظه الأجهزة الأمنية مستمرة في مواجهة محاولات تهريب المواد المخدرة، مشيرةً إلى ارتباط تلك الأنشطة بعصابات تهريب تعمل لصالح مليشيا الحوثي بهدف إغراق المجتمع بهذه السموم.

كما عبّرت شرطة المحافظة عن تقديرها لتعاون المواطنين وأبناء القبائل في دعم الجهود الأمنية، مؤكدة أن يد العدالة ستظل قادرة على ملاحقة كل من يهدد أمن واستقرار المجتمع، داعيةً الجميع إلى مواصلة الإبلاغ عن أي أنشطة مشبوهة.

التوصيف القانوني لجماعة الحوثي الإرهابية من مفهوم «العدو» في القانون اليمني

صلاح القميري

يؤسس النظام القانوني اليمني لتصنيف دقيق للكيانات المعادية للدولة، يبدأ من مفهوم "العدو" في التشريعات الوطنية، ويمتد ليتوافق مع التصنيفات الإقليمية والدولية. تقدم هذه القراءة تحليلاً لكيفية انطباق هذا المفهوم على جماعة الحوثي، وتتبع مسار تطور توصيفها من "كيان في حكم العدو" وفقاً للقانون اليمني إلى "جماعة إرهابية" بموجب قرارات وطنية وعربية ودولية، مع استعراض الآثار القانونية المترتبة على هذا التوصيف المتكامل.

التأصيل القانوني في التشريع اليمني

يحدد القانون اليمني مفهوم "العدو" في نصين أساسيين، يكشفان عن معايير دقيقة لتوصيف الكيانات المعادية للدولة:

1. في قانون الجرائم والعقوبات العسكرية (رقم 21 لسنة 1998م).

تنص المادة (2) على أن: "العدو هو كل دولة في حالة عداء مع الجمهورية اليمنية، وتعتبر في حكم العدو العصابات والعصاة المسلحون الذين يمارسون نشاطاً يستهدف مصالح الوطن وأمنه وسلامته".

يكرس هذا النص ثلاث خصائص أساسية للتوصيف:

الطبيعة العسكرية: اشتراط أن تكون الجماعة "مسلحة"، مما يستبعد التنظيمات السياسية السلمية.

صفة العصيان: استخدام مصطلح "العصاة" للإشارة إلى الخروج عن الطاعة المشروعة لسلطات الدولة.

النتيجة الإجرامية: اشتراط أن يستهدف النشاط "مصالح الوطن وأمنه وسلامته".

2. في قانون الجرائم والعقوبات العام (رقم 12 لسنة 1994م)

تنص المادة (123) على أن: "العدو هو: كل دولة في حالة عداء مع الجمهورية اليمنية، ويعتبر في حكم العدو الجماعات السياسية التي لم تعترف لها الجمهورية بصفة الدولة وكانت تعامل معاملة المحاربين".

تتجلى الخصائص القانونية لهذا النص في:

الطبيعة السياسية المشروطة: يفترض النص أن تكون الجماعة سياسية، ولكن ذلك مشروط باعتراف الدولة بها.

انتفاء الاعتراف القانوني: أي جماعة لم تعترف بها الدولة تكتسب وصف "العدو" متى بلغت درجة المحاربين.

معاملة المحاربين: تعني بلوغ التمرد المسلح حد المواجهة العسكرية المباشرة مع الدولة.

ثانياً: انطباق مفهوم "العدو" على جماعة الحوثي.

1. من حيث وصف "العصابات المسلحة".

تشكل جماعة الحوثي تنظيماً مسلحاً يمارس أعمالاً عدائية ضد الدولة، من خلال الاستيلاء على مؤسساتها بالقوة، وخوض ستة حروب ضد الجيش اليمني، وإعلان انقلاب مسلح قلب نظام الحكم من الجمهوري إلى حكم سلالي طائفي، مما يندرج تماماً تحت مفهوم "العصابات والعصاة المسلحين" في المادة (2) عسكري.

2. من حيث انتفاء الصفة السياسية.

تفتقر الجماعة إلى الصفة القانونية اللازمة لاعتبارها تنظيماً سياسياً مشروعاً، لعدم انضباطها لأحكام الدستور، وعدم حصولها على اعتراف الدولة وفقاً لقانون الأحزاب، كما أن أهدافها المرتبطة بولاية الفقيه ووسائلها القائمة على العنف تخرجها من إطار العمل السياسي المشروع.

3. من حيث معاملة المحاربين.

بلغ تمرد الجماعة المسلح درجة الحرب الفعلية ضد الدولة، من خلال السيطرة على العاصمة بالقوة، وفرض أمر واقع، والاستمرار في مواجهة الجيش الوطني، مما يجعلها داخلة في وصف "الجماعة المحاربة التي تعامل معاملة المحاربين" وفق المادة (123) عام.

4. من حيث الارتباط بدولة أجنبية معادية.

يضفي الارتباط العضوي لجماعة الحوثي بالنظام الإيراني - الذي يقدم الدعم اللوجستي والعسكري - بعداً إضافياً يرسخ وصفها كـ"عدو"، إذ تستمد شرعيتها المزعومة من ولاية الفقيه وتنفذ أجندة إيران في المنطقة.

تطور التوصيف من "العدو" إلى "الجماعة الإرهابية"

1. على المستوى الوطني.

قرار مجلس الدفاع الوطني: أصدر المجلس في 22 أكتوبر 2022 القرار رقم (1) لسنة 2022، بتصنيف مليشيات الحوثي "منظمة إرهابية"، وفقاً لقانون الجرائم والعقوبات والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والاتفاقيات الدولية المصادق عليها.

الأحكام القضائية: قضت المحكمة العسكرية الابتدائية بالمنطقة العسكرية الثالثة بحكمين تاريخيين:

الأول في 2021م (القضية رقم 4 لسنة 2020) بتصنيف الجماعة "منظمة إرهابية" وإدانة 175 متهماً والحكم بالإعدام على رأسهم زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي.

الثاني في 2026م (القضية رقم 6 لسنة 2024) بإدانة 535 متهماً من قيادات التنظيم والحكم بإعدامهم لارتكابهم جرائم عسكرية مقترنة بجرائم التمرد والانقلاب المسلح وجرائم حرب.

2. على المستوى الإقليمي.

اعتمدت الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب في 11 مارس 2022م تصنيف الحوثيين "جماعة إرهابية" وإدراجهم ضمن القائمة السوداء العربية لمنفذي ومدبري وممولي الأعمال الإرهابية، نتيجة للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجماعة بحق السكان اليمنيين ودول الجوار والمجتمع الدولي.

3. على المستوى الدولي.

قرارات مجلس الأمن: اعتمد المجلس القرار 2624 في 28 فبراير 2022، الذي جدد نظام العقوبات على اليمن ووصف الحوثيين بأنهم "جماعة إرهابية"، وأدرجهم ككيان في قائمة عقوبات اليمن، وتلته قرارات لاحقة منها القرار 2768 (يناير 2025).

تصنيفات وزارة الخزانة الأمريكية: فرضت الوزارة عقوبات متصاعدة شملت تصنيف الجماعة كـ"منظمة إرهابية عالمية محددة بشكل خاص" (فبراير 2024)، و"منظمة إرهابية أجنبية" (مارس 2025)، كما أصدرت في يناير 2025 أمراً تنفيذياً يعيد تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية لشل أنشطتها بعد تصعيد هجماتها في البحر الأحمر.

4. التكامل بين التوصيفين: "عدو" و"جماعة إرهابية".

يؤدي التكامل بين التوصيف القانوني لجماعة الحوثي وفقاً للقانون اليمني (في حكم العدو) وتصنيفاتها الوطنية والإقليمية والدولية (جماعة إرهابية) إلى تعزيز المركز القانوني للدولة اليمنية في مواجهتها، من خلال:

تجمع التصنيفات على وصف الجماعة بأنها كيان غير شرعي يمارس العنف والإرهاب.

يتيح التصنيف المتعدد استخدام آليات قانونية متنوعة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

تترتب على التصنيفات آثار متكاملة تشمل تجريم التعاون مع الجماعة، وتجميد أصولها، ومنع تمويلها، وملاحقة قياداتها قضائياً.

رابعاً: الآثار القانونية المترتبة على التوصيف المزدوج

1. نطاق القانون العام (المادة 123).

يعد أي تعاون مع جماعة الحوثي جريمة "التخابر مع العدو" أو "إعانة العدو"، وهي من الجرائم الماسة بأمن الدولة والتي تصل عقوبتها إلى الإعدام، ويمتد الأثر ليشمل كل مرتكب بغض النظر عن صفته.

2. نطاق القانون العسكري (المادة 2).

أي كل من يتعاون مع الجماعة أو ينضم إليها يخضع لأحكام المادة (15) من قانون الجرائم والعقوبات العسكرية، التي تنص على عقوبة الإعدام أو ما يتناسب مع نتائج الجريمة.

3. آثار التعامل مع الجماعة كعدو وكيان متمرد.

تجريد الجماعة وأعضائها والمتعاونين معها من أي حماية قانونية.

استخدام الدولة لأقصى درجات القوة المشروعة لردع هذا الكيان المسلح.

اعتبار جميع أعمال الجماعة غير مشروعة.

4. الآثار المترتبة على التصنيف كجماعة إرهابية.

تجميد الأصول وفرض عقوبات مالية على قيادات الجماعة.

حظر أي تعامل مالي أو تجاري مع الجماعة أو المرتبطين بها.

ملاحقة قيادات وعناصر الجماعة قضائياً أمام المحاكم الوطنية والدولية.

تجفيف منابع تمويل الجماعة عبر استهداف شبكات التهريب والأعمال غير المشروعة.

خامساً: الآثار القضائية للأحكام الصادرة.

1. الأحكام الصادرة عن المحكمة العسكرية

جسدت الأحكام تطبيقاً عملياً للآثار القانونية المترتبة على توصيف الجماعة كعدو وكجماعة إرهابية، من خلال:

انتزاع الصفة السياسية عن التمرد الحوثي وإعادة توصيفه جنائياً (جرائم عسكرية، جرائم إرهابية، جرائم حرب).

إدانة التمرد الحوثي عن كافة أعماله ضد الدولة.

نزع المشروعية الوطنية عن الجماعة وإثبات ارتباطها العضوي بإيران.

2. قرارات مجلس الدفاع الوطني.

شكل قرار تصنيف الحوثي "منظمة إرهابية" سنداً قانونياً للجهات التنفيذية لاتخاذ إجراءات صارمة ضد كل من يتعامل مع الجماعة.

ختاماً:

يكشف التأصيل القانوني لمصطلح "العدو" في القانون اليمني، وانطباقه على جماعة الحوثي، عن حسم مركزها القانوني باعتبارها "عدواً متمرداً" يفتقر إلى أي شرعية. ويتعزز هذا التوصيف بتصنيفات متعددة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، تجمع على وصف الجماعة بأنها "جماعة إرهابية". يترتب على ذلك تجريم كل أشكال التعاون معها، وإباحة استخدام القوة المشروعة ضدها، وتجريد أعضائها من أي حماية. يمثل هذا التصنيف المتكامل آلية قانونية متقدمة لحماية الدولة والنظام الجمهوري، ويعزز موقف اليمن في المحافل الدولية لملاحقة الجماعة قضائياً وتفكيك بنيتها التمويلية والتنظيمية.

اليمن والمملكة.. وحدة المصير

عبده ابراهيم الوليدي

في لحظة فارقة من تأريخ الجزيرة العربية يفرض الواقع نفسه بقوة: لامجال للتجزئة ولا مكان للانقسام، فاليمن والمملكة العربية السعودية بحكم الجغرافيا والتأريخ، يشكلان وحدة متماسكة وعمقاً استراتيجياً لا غنى عنه بالنسبة للأمة العربية والإسلامية. إن التحديات الراهنة، والعدوان السافر على المملكة والجزيرة العربية بشكل عام، وانتهاك سيادة الجزيرة العربية، وما يتخلل الموقف من اضطرابات سياسية وتحولات اقتصادية؛ كل ذلك يجعل من شراكة الوحدة والتلاحم بين البلدين ضرورة وجودية، وليست مجرد خيار سياسي..

اليمن بما يحمله من ثقل حضاري وتنوع اجتماعي يحتاج إلى قيادة حكيمة تُعيد بناء مؤسساته وتضبط الفوضى بحزم وفراسة ثاقبة، والمملكة بما تمتلكه من ثقل سياسي واقتصادي وديني مؤهلة اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن تكون ركيزة الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الجمع بين هذين العمقين هو الضمانة الوحيدة لبقاء الجزيرة العربية كتلة واحدة عصية على الانقسام..

الحكمة والكياسة شرط أساسي لإدارة التنوع السياسي والاجتماعي.

الشجاعة والصرامة ليستا خياراً، بل هُما ضرورة لحماية الأمن ومنع الفوضى.

أما كسب المواطنين فهو حجر الأساس لبناء الثقة وترسيخ دولة المؤسسات، هذه المعادلة إذا ما تحققت ستفتح الباب أمام شراكة حكم راسخة بين اليمن والمملكة قادرة على مواجهة التحديات وصناعة المستقبل.

المملكة اليوم أمام فرصة تأريخية لإرساء قواعد الاستقرار في الجزيرة العربية، وشد أزرها بشقيقها اليمن، اليمن والمملكة مصيرهما واحد لا يقبل الانفصال..

إن بناء شراكة حكم متينة بينهما هو واجب تأريخي ورسالة حضارية للأمة جمعاء، إنها ليست معادلة سياسية، بل هي خيار البقاء في عالم مطرب..

ورسالة أمل بأن الجزيرة العربية ستظل قلب الأمة النابض وعمقها الاستراتيجي الذي لا ينكسر.

تجربة سلاح ومحاكاة حرب!

العميد الركن/ محمد عبدالله الكميم

ما يجري اليوم بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل لا يمكن فهمه بعيدًا عن ميزان القوى العسكرية الحقيقي في المنطقة.

حين ننظر إلى حجم الترسانات، إلى القدرات الصاروخية والطيران المسير، إلى أنظمة الدفاع الجوي المتطورة، إلى الأقمار الصناعية، إلى الحرب الإلكترونية، إلى سلاح البحر والجو.. ندرك أن المواجهة بين دول بهذا الحجم ليست ارتجالًا، وليست انفعالًا إعلاميًا، هي حسابات معقدة، تُبنى على سنوات من الاختبار والمحاكاة وقياس ردود الفعل وهذا ما سمعناه من قادة هذه الحرب ومن اشهر من الاستعداد والحشد والتجهيز والتسليح.

ومن هنا نفهم ما حدث في اليمن خلال احداث غزة الأخيرة.

الضربات التي خرجت من هناك نحو البحر الأحمر أو باتجاه إسرائيل لم تكن حدثًا معزولًا. كانت، في جانب منها، اختبارًا إيرانيًا عمليًا لمدى قدرة صواريخها ، ودقة المسيّرات، وقدرتها على اختراق الدفاعات، وزمن الاستجابة الدولية. كانت تجربة ميدانية في بيئة حقيقية، دون أن تتحمل طهران الكلفة المباشرة.

وفي المقابل، لم تكن تلك الضربات تمر دون قراءة على الطرف الآخر.

الدفاعات الأمريكية والإسرائيلية كانت تختبر أنظمتها، تقيس سرعة الاعتراض، تطور التكتيك، وتحاكي سيناريو المواجهة الكبرى ، خصوصاً في البحار ، ولذلك دربت تقريبا كل حاملات الطائرات على هذه التكتيكات المتوقعة في محاكاة حقيقية واقعية . كل عملية اعتراض كانت تدريبًا حيًا. كل هجوم كان بروفة لمعركة أوسع.

بمعنى أوضح: اليمن تحوّل إلى ساحة اختبار متبادل، إيران تختبر أدواتها عبر وكلائها، والطرف الآخر يختبر دفاعاته في ظروف قريبة من الحرب الشاملة.

واليوم، عندما انتقل الاشتباك إلى مستوى الدول مباشرة، نرى الصورة بحجمها الحقيقي. نرى كثافة نيران مختلفة.

ونرى أسلحة ثقيلة تُستخدم بلا ضجيج، ونرى أن ما كان يُقدَّم لليمنيين على أنه معركة كبرى لم يكن إلا جزءًا صغيرًا من مشهد أكبر بكثير.

وهنا يظهر الفرق الواضح بين منطق الدولة ومنطق الجماعة المسلحة.

في منطق الدولة: تُعترض الصواريخ في أجواء المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والأردن.

تُدار الأزمة بهدوء، تُرسل رسائل طمأنة للمواطنين والمقيمين، وتبقى المؤسسات تعمل.

لا استعراض.. لا تعبئة عاطفية.. لا تضخيم إعلامي.

أما في منطق المليشيا، فكان صاروخ واحد يكفي لإعلان نصر تاريخي، وحشد الآلاف، وإغراق الناس في خطاب تعبوي يضخم الحدث أكثر مما يحتمل.

الفرق بسيط، لكنه عميق:

الدولة تدير الخطر.. والميليشيا تسوّق الخطر.

اليوم، مع المواجهة المباشرة، ظهرت الأحجام الحقيقية.

ظهر الفرق بين قوة مؤسساتية تملك منظومات دفاع وحسابات دقيقة، وبين جماعة عاشت سنوات على وهم القوة، بينما وزنها الحقيقي في ميزان الصراع محدود جدًا خارج ساحة الدعاية.

ما يحدث الآن لا يصنع واقعًا جديدًا فقط، بل يشرح الماضي أيضًا.

ويوضح لماذا كانت أرض اليمن مسرحًا، ولماذا كان الصوت عاليًا هناك..

ومنخفضًا هنا، رغم أن النار أكبر بكثير.

ولنفهم باختصار انه متى ما قرر العالم التخلص من هذا المركز التدريبي فسيتم بهدوء دون ضجيج.

وقد آن اوانه واقتربت نهايته- بإذن الله.

العرب وسيناريوهات الحرب

د. علي العسلي

في لحظة اشتعال المواجهة بين إسرائيل وإيران، تتصاعد في الشارع العربي مشاعر غضب من الاحتلال الإسرائيلي ورغبة في كبح تفوقه العسكري، وأمنية بأن يدفع قادته ثمن ما جرى في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن. هذا الشعور إنساني، لكنه لا يكفي لبناء موقف رشيد؛ فالدول لا تُدار بالرغبات، بل بحسابات الكلفة والنتيجة، وسؤال حاسم: من سيدفع الثمن؟

المشكلة تظهر حين يمتد الصراع إلى محيط عربي، فتُهدَّد منشآت نفطية أو مطارات أو أعيان مدنية، هنا تصبح المواجهة اختبارًا مباشرًا لسيادة الدول العربية وأمنها القومي، وضربة للاقتصاد العالمي، إذ أي اضطراب في المنطقة ينعكس فورًا على الأسعار والاستقرار المالي.

استراتيجيًا، تسعى إيران لتثبيت معادلة ردع تؤكد قوتها الإقليمية، وإسرائيل لإعادة فرض سقف الردع والحفاظ على تفوقها، والولايات المتحدة لضبط الإيقاع دون حرب واسعة، بينما يبقى الكيان الصهيوني محور الحسابات.

وسط هذه التعقيدات، يقف العرب أمام خطر التحول من متفرجين إلى ساحة صراع، ليست كل مواجهة تُبنى على الرغبة في ردع خصم، بل على تقدير المآلات وفهم العواقب.

اقتصاديًا، أي مساس بالبنية التحتية للطاقة أو النقل أو السياحة في الخليج يضرب مشاريع تنموية بُنيت خلال عقود، ويؤثر مباشرة على ثقة المستثمرين، ورفع كلفة التأمين، في حين يدفع المواطن الثمن بارتفاع الأسعار، وتراجع فرص العمل.

سياسيًا، الاصطفاف القسري تحت ضغط النار قد يفرض تحالفات عسكرية وإعادة تموضع لا تخدم المصالح العربية.

من دون رفع الصوت عالياً، يجب رفض هذه الحرب والمطالبة بإيقافها، مع التلويح بالأوراق المتاحة للدفاع عن المصالح الوطنية.

فالتورط في حرب أمريكية – إسرائيلية – إيرانية يحوّل المنطقة إلى خطوط تماس مفتوحة، ويجعل الأمن القومي رهينة حسابات الآخرين.

الدفاع عن فلسطين لا يعني تعريض العواصم العربية للخطر، ولا توسيع دائرة النار بحيث تبتلع الجميع.

السيناريوهات واضحة: احتواء محدود، انفلات إقليمي يضاعف الكلفة، أو حرب استنزاف طويلة بالوكالة، وفي كل الأحوال، العامل الحاسم هو قدرة الدول العربية على حماية مجالها الحيوي ومنع أراضيها وأجوائها من أن تصبح منصات صراع.

الرسالة النهائية واضحة: أمن الخليج والجزيرة العربية خط أحمر، والقرار العربي يجب أن يبقى مستقلًا، لا يُستدرج بالعاطفة ولا يُفرض عليه بالإكراه.

أخطر ما في اللحظة الراهنة ليس الصاروخ ذاته، بل اختلاط الأوراق وتحول الانفعال إلى قرار.

المطلوب اليوم عقل بارد وتحصين البيت العربي من أي خلافات جانبية.

ويبقى السؤال الحاسم: هل نخوض هذه المواجهة دفاعًا عن مصالحنا الوطنية والقومية، أم لأن غيرنا أراد لنا أن نكون جزءًا من حربه؟ هنا تتحدد البوصلة، وهنا يُصنع الفرق بين الدول التي تُستدرج والدول التي تُقرّر مصيرها بنفسها.

26 سبتمبر
العدد (2235) الخميس 16 رمضان 1447هـ
الموافق 5 مارس 2026م

دراسة حديثة لمركز تهامة تؤكد أن عام 2026 يمثل لحظة فاصلة

خيارات بسط نفوذ الدولة

عرض- منصور أحمد:

في دراسة حديثة لمركز تهامة للدراسات والتنمية، بعنوان (خيارات إنهاء الصراع واستعادة الدولة اليمن- 2026)، ترى ان عام 2026،يمثل نقطة تحوّل مفصلية في مسار الحرب في اليمن، بانتقاله من كونه مواجهة عسكرية مفتوحة إلى كونه أزمة دولة وسيادة ومؤسسات ذات أبعاد أمنية وإقليمية متشابكة.

- السعودية الحليف الصادق والشراكة الاستراتيجية لابد من انتقالها من الدعم إلى المأسسة والأمن المشترك
- انقلاب مليشيا الحوثي فكك الدولة قبل 2026م وحول اليمن إلى ساحة مفتوحة لتقاطع مصالح وأجندات إقليمية
- غياب الدولة الموحدة خلق فراغاً أمنياً واسعاً استغلته المليشيا بتحويلها للجغرافيا اليمنية إلى ساحة ابتزاز إقليمي
- تعدد رؤوس القيادة قوض مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة وأضعف قدرة الحكومة في فرض القانون
- الحسم المؤسسي والأمني المتكامل مرتكز يعيد بناء الدولة بوصفها الضامن الوحيد للاستقرار الداخلي والإقليمي

وبنت الدراسة رؤيتها في هذا الخصوص من واقع مفاده أن إنهاء الصراع لا يتحقق عبر تسويات جزئية أو ترتيبات مؤقتة، بل عبر مشروع وطني متكامل لاستعادة المركز القانوني للدولة وبناء مؤسسي طويل المدى، يدمج الأمن والسياسة والاقتصاد والمجتمع ضمن إطار واحد متماسك.

واكدت أن جوهر الأزمة يتمثل في تآكل احتكار الدولة للقرار والسلاح والموارد، وتعدد مراكز النفوذ، وتضخم اقتصاد الحرب القائم على شبكات رواد الحروب، مما أضعف ثقة المجتمع والشركاء الدوليين بقدرة الدولة على إنفاذ أي تسوية مستدامة. كما أن استمرار هذا الوضع قبل 2026 لا يشكل تهديداً داخلياً فحسب، بل يمثل خطراً مباشراً على الأمن الإقليمي والعربي، وأمن البحر الأحمر، والأمن الوطني للمملكة العربية السعودية.

واضافت: أن الانقلاب المسلح لجماعة الحوثي يمثل جوهر أزمة المركز القانوني ومصدر عدم الاستقرار الممتد، وأن التعامل معه يتطلب مقاربة متوازنة تجمع بين الانخراط السياسي المشروط، والحسم المؤسسي المتدرج، والخيار الرادع للمشروع كملاذ أخير، في إطار القانون الدولي وحماية الأمن الإقليمي.

كما تبرز الدراسة أهمية شبكة التحفيز السياسي والحوار الجنوبي–الجنوبي الذي طلبته رئاسة الجمهورية، وترعاه المملكة العربية السعودية، بوصفهما أدوات داعمة لاستعادة الدولة وتهيئة بيئة سياسية وأمنية مستقرة، دون المساس بوحدة الدولة أو مركزها القانوني.

واشارت إلى انها تُقدّم هذه كرؤية وتوصيات سياساتية موجهة للحكومة اليمنية برئاسة دولة رئيس الوزراء شايع الزنداني، وللشركاء الإقليميين والدوليين، بهدف تحويل عام 2026 إلى عام الحسم المؤسسي واستعادة الدولة، وضمان انتقال منظم نحو سلام مستدام يحفظ وحدة اليمن، ويعزز أمن الإقليم، ويؤمّن الممرات البحرية الدولية.

تبعات تفكك الدولة

وتناولت الدراسة في محورها الأول: تفكك الدولة اليمنية وأزمة المركز القانوني والبعد الأمني قبل 2026، شهدت الدولة خلال السنوات الماضية تآكلاً عميقاً في مركزها القانوني وقدرتها على ممارسة حقوقها الدستورية، نتيجة تعدد مراكز القرار السياسي والعسكري، وتراجع فاعلية المؤسسات، وغياب الانسجام بين السلطات المدنية والأمنية. هذا التفكك لم يبقَ شأناً داخلياً محصوراً، بل تحوّل إلى عامل تهديد مباشر للأمن الإقليمي والعربي، وللأمن البحر الأحمر، وللأمن الوطني للمملكة العربية السعودية.

واضافت: أن تفكك الدولة قبل 2026، أدى إلى تحويل اليمن إلى ساحة مفتوحة لتقاطع مصالح وأجندات إقليمية متباينة، استغلت الفراغ السيادي لتصفية حسابات أمنية وسياسية، وتوسيع دوائر النفوذ غير المنضبطة. وأسهم هذا الواقع في تعقيد مسارات الحل، وإطالة أمد الصراع، وربط الاستقرار الداخلي اليمني بمعادلات إقليمية تتجاوز قدرته الذاتية على الاحتمال، بما يؤكد أن غياب الدولة لم يكن عامل ضعف داخلي فحسب، بل مصدر اختلال واسع في منظومة الأمن الإقليمي.

غياب الدولة.. والفراغ الأمني

وأشارت إلى إن غياب الدولة اليمنية الموحدة خلق فراغاً أمنياً واسعاً استغلته مشاريع مسلحة واقتصادات غير مشروعة، ما أدى إلى تهديد خطوط الملاحة الدولية، وتدويل المخاطر المرتبطة بالسواحل اليمنية، وتحويل الجغرافيا اليمنية إلى ساحة ضغط إقليمي. كما مثّل هذا التفكك تحدياً مباشراً لأمن المملكة العربية السعودية، سواء عبر الحدود البرية أو من خلال تهديد الممرات البحرية الحيوية، بما يجعل استعادة الدولة اليمنية مسألة أمن قومي عربي وليست شأناً يمنياً داخلياً.

قوض احتكار الدولة للقوة

كما أسهم غياب وحدة القيادة والسيطرة في تقويض مبدأ احتكار الدولة لاستخدام القوة، وأضعف قدرة الحكومة الشرعية على فرض القانون وتقديم الخدمات وبناء الثقة. وترافق ذلك مع تمدد اقتصاد الحرب، الذي لم يعد اقتصاد دولة أو إدارة موارد، بل منظومة مصالح لأمراء حرب وشبكات نفوذ تستفيد من استمرار التفكك وإطالة أمد الصراع.

الحسم المؤسسي والأمني

وتطرقت الدراسة في محورها الثاني، إلى ان الحسم المؤسسي كخيار أمني وسياسي واقعي لإنهاء الصراع.. مؤكدة أن الحسم المطلوب في اليمن ليس حسمًا عسكريًا تقليديًا، بل حسم مؤسسي وأمني متكامل يعيد بناء الدولة بوصفها الضامن الوحيد للاستقرار الداخلي والإقليمي؛ ويكتسب هذا الحسم بعده الأمني من كونه السبيل الوحيد لإنهاء مصادر التهديد العابرة للحدود، وتجفيف البيئات التي تسمح بتهديد أمن الجوار والممرات الدولية.

واكدت ان هذا الحسم يقوم على المسارات المترابطة، باستعادة احتكار الدولة للسلاح والقرار عبر توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تحت قيادة وطنية لمؤسسات الدولة الدستورية، وتحديدًا وزارتي الدفاع والداخلية، وربطها بسلسلة قيادة واضحة، بما يمنع إعادة إنتاج أي تشكيلات موازية أو اقتصاديات أمنية مستقلة.

السلطات المحلية ركيزة للحسم

وبشأن المسار الإداري المحلي المتعلق بالسلطات المحلية كركيزة للحسم المؤسسي والاستقرار، ترى الدراسة أن استدامة الحسم المؤسسي في عام 2026 تتوقف على بناء علاقة تكاملية عضوية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية في المحافظات، وفقاً للأطر الدستورية والتوافقات السياسية القائمة، مؤكدة ان فاعلية دولة رئيس الوزراء شايع الزنداني في إنفاذ "رؤية 2026" تتطلب تحويل السلطات المحلية من مجرد كيانات إدارية إلى "شركاء في السيادة والاستقرار"، وذلك عبر خمسة اسس ترتكز عليها هذه الشراكة.

تمكين المحليات أمنيا وإداريا

وذكرت الدراسة هذه الاسس، بتمكين الحكم المحلي أمنياً وإدارياً، من خلال تعزيز صلاحيات المحافظين ومدراء الأمن في المحافظات لتثبيت الاستقرار اليومي، مع ربطهم المباشر بالهياكل الدستورية لوزارتي الدفاع والداخلية، لضمان وحدة القرار ومنع التشظي.

– والتوازن المالي والخدمي، من خلال إرساء قاعدة "المسؤولية المشتركة" في إدارة الموارد، بحيث تسهم السلطات المحلية في رفد الوعاء المالي الموحد للدولة، مقابل التزام الحكومة بضمان التدفق المالي لتقديم الخدمات الأساسية، مما يسقط مبررات "النمو الاقتصادي الموازي".

– وتحصين الجبهة الداخلية من خلال تفعيل دور السلطات المحلية في قيادة شبكة التحفيز السياسي والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية، لضمان اصطفاف المجتمعات المحلية خلف مشروع الدولة، وتحويل "الخصوصيات المحلية" إلى نقاط قوة تدعم المركز القانوني للجمهورية ولا تنتقص منه.

– وتفكيك اقتصاد الحرب من خلال إنهاء منظومة أمراء الحرب، من خلال نقل الموارد السيادية من منطق الجبايات والريع غير المشروع إلى إدارة مؤسسية شفافة، وتجريم مصادر التمويل الخارجة عن الدولة، وتحويل الاقتصاد من اقتصاد صراع إلى اقتصاد استقرار.

– وبناء شبكة التحفيز السياسي والاجتماعي باعتبارها الرافعة غير العسكرية للحسم المؤسسي، عبر تمكين التكتل الوطني للأحزاب، وإشراك القوى الاجتماعية والقبلية كشبكات استقرار لا كبدائل عن الدولة، وتفعيل دور النقابات، الجامعات، منظمات المجتمع المدني، والشباب والمرأة في دعم مشروع الدولة واستعادة الثقة الوطنية.

وتناولت الدراسة في محورها الثالث (أمن البحر الأحمر- من ملف أمني إلى ركيزة سيادة وأمن إقليمي).. إذ انه لم يعد البحر الأحمر ملفاً أمنياً تقنياً، بل تحول إلى أحد مفاتيح الأمن الإقليمي والدولي، في ظل تهديد الملاحة العالمية، وتصاعد مخاطر عسكرة السواحل، واستخدامها كورقة ابتزاز سياسي، مؤكدة أن استمرار تفكك الدولة اليمنية قبل 2026 يعني بقاء هذا الممر الحيوي رهينة للفوضى والتهديد، بما ينعكس مباشرة على أمن الدول العربية المطلة عليه، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وتأسيسا على ذلك، تؤكد الدراسة أن استعادة الدولة اليمنية لسيادتها المؤسسية على السواحل والموانئ تمثل المدخل الحقيقي لتأمين البحر الأحمر، وحماية المصالح التجارية العالمية، ومنع تحويل الجغرافيا اليمنية إلى نقطة صراع دائم. كما يعزز ذلك مكانة اليمن كشريك مسؤول في منظومة الأمن الإقليمي، ويفتح المجال أمام شراكات دولية طويلة الأمد قائمة على الاستقرار لا على إدارة الأزمات.

اليمن.. والسعودية

وفي محورها الرابع، تناولت الدراسة الشراكة مع المملكة العربية السعودية- من الدعم إلى المأسسة والأمن المشترك، مشيرة إلى ان المملكة العربية السعودية، تشكل الركيزة الإقليمية الأهم في دعم استعادة الدولة اليمنية، ليس فقط بوصفها قائدة التحالف العربي، بل باعتبار أن استقرار اليمن جزء لا يتجزأ من أمنها الوطني وأمن محيطها العربي. وتؤكد الورقة أن هذه الشراكة تمثل إطاراً للأمن المشترك، يربط بين استعادة الدولة اليمنية، واستقرار الحدود، وأمن البحر الأحمر.

وفي هذا السياق، تبرز أولوية الحوار الجنوبي–الجنوبي الذي طلبته رئاسة الجمهورية وترعاه المملكة العربية السعودية، كأحد المسارات السياسية الداعمة للحسم المؤسسي، وليس بديلاً عنه. إذ يمثل هذا الحوار أداة ضرورية لمعالجة التشظي السياسي في الجنوب، وتخفيف مصادر التوتر الداخلي، ومنع توظيف الخلافات البينية كمدخل لإضعاف المركز القانوني للدولة.

وتؤكد الدراسة أن الحوار الجنوبي- الجنوبي يسهم في:

– خلق بيئة سياسية وأمنية أكثر استقراراً في المحافظات الجنوبية.

– دعم توحيد القرار الأمني والعسكري ومنع تعدد الولاءات.

– تحييد الصراعات الداخلية عن الممرات البحرية والمناطق الحساسة.

– تعزيز ثقة الشركاء الإقليميين والدوليين بقدرة الدولة على إدارة التنوع السياسي ضمن إطارها الدستوري.

ولترجمة هذا على ارض الواقع، تدعو الورقة إلى مأسسة هذا الدور ضمن أطر استراتيجية طويلة الأمد، تقوم على تنسيق سياسي وأمني واضح بين الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية، بما يضمن أن يكون الحوار الجنوبي-الجنوبي رافعة للاستقرار، لا مدخلاً لإعادة إنتاج الانقسام.

وأما في محورها الخامس، فقد تطرقت فيه إلى ان الخيارات الواقعية في إنهاء انقلاب مليشيا الحوثي الإرهابية واستعادة مؤسسات الدولة كاملة، كون الانقلاب المسلح الذي قادته جماعة مليشيا الحوثي، يمثل جوهر أزمة المركز القانوني والسيادي. وترى الورقة أن التعامل معه يجب أن يقوم على حزمة خيارات واقعية:

– خيار الانخراط السياسي المشروط: القبول بالحل السياسي مقابل إنهاء الانقلاب وتسليم السلاح الثقيل والاندماج في مؤسسات الدولة.

– خيار الحسم المؤسسي المتدرج: تقوية مؤسسات الدولة، وتجفيف موارد الجماعة، وعزل المشروع الانقلابي داخلياً وخارجياً.

– الخيار الردعي المشروع: كخيار أخير دفاعاً عن سيادة الدولة وأمن الإقليم والممرات الدولية.

توصيات مهمة

وتناولت الدراسة الاستراتيجية في محورها السادس توصيات مقترحة، ورؤية تنفيذية لعام -2026 على الحكومة.. إذ أن الدراسة تُقدَّم كرؤية وتوصيات سياساتية موجهة بشكل مباشر إلى الحكومة اليمنية برئاسة دولة رئيس الوزراء شايع الزنداني، وتوصي بما يلي:

– إعادة تعريف الأولويات الحكومية على أساس الأمن واستعادة المركز القانوني.

– استكمال دمج كافة التشكيلات العسكرية والأمنية تحت قيادة وطنية لمؤسسات الدولة الدستورية (وزارة الدفاع ووزارة الداخلية).

– إطلاق برنامج وطني لتفكيك اقتصاد الحرب وتجفيف موارد أمراء الحرب.

– تفعيل شبكة التحفيز السياسي عبر تمكين التكتل الوطني للأحزاب وإشراك القوى الاجتماعية.

– تفعيل بروتوكول "التكامل بين المركز والسلطات المحلية" لضمان وحدة القرار الإداري والمالي واستقرار المحافظات.

– توحيد الوعاء المالي وتعزيز دور البنك المركزي كمؤسسة سيادية جامعة.

– مأسسة الشراكة مع المملكة العربية السعودية ضمن إطار أمني وسياسي طويل الأمد.

وخلصت الدراسة إلى أن عام 2026 يمثل لحظة فاصلة: إما استعادة الدولة اليمنية بوصفها ضامناً للأمن الوطني والإقليمي، أو استمرار التفكك والتشظي العبثي.

قواتنا المسلحة تحبط محاولة تسلل حوثية وتكبد المليشيا خسائر فادحة شمال الضالع

أحبط أبطال القوات المسلحة، محاولة تسلل نفذتها مليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة من إيران، في جبهة مريس، شمالي محافظة الضالع، وكبدتها خسائر بشرية ومادية كبيرة.

وقال مصدر عسكري لـ"سبتمبر نت": إن عناصر من مليشيا الحوثي الإرهابية حاولت التسلل باتجاه مواقع الجيش المرابطة في قرية "الرفقة" بوادي الرفقة، غرب منطقة مريس، مؤكدًا أن أبطال الجيش تصدوا للهجوم بكل حزم، وكبدوا المليشيا قتلى وجرحى.

وأوضح أن قوات الجيش أجبرت عناصر المليشيا الحوثية على التراجع والفرار، فيما وقعت مجموعة أخرى من العناصر المتسللة تحت الحصار داخل الوادي، مشيرًا إلى أن المليشيا لم تتمكن من سحب عناصرها المنهارة إلا في وقت متأخر ، وذلك تحت غطاء ناري كثيف، مخلفة وراءها جثث قتلاها وعدد من الجرحى الذين تركوا في ساحة المعركة.

وأكد أن قوات الجيش في أعلى درجات الجاهزية القتالية للتعامل مع أي تصعيد أو محاولات تسلل يائسة تقوم بها مليشيا الحوثي الإرهابية.

وتأتي هذه العملية في ظل يقظة عالية تفرضها قوات الجيش في مختلف جبهات شمال الضالع، وتحديداً في قطاعات مريس، وباب غلق، والفاخر، حيث تتوالى تسللات مليشيا الحوثي الإرهابية وانكساراتها أمام صمود وثبات المقاتلين في تلك المواقع.

إعلان مناقصة

تعلن هيئة مستشفى مأرب العام عن رغبتها في إنزال المناقصات العامة التالية:

رقم المناقصة	موضوع المناقصة	رسوم العطاء	تاريخ وساعة ويوم فتح المظاريف	مبلغ الضمان	مدة سريان الضمان
5/ 2026م	توريد قرطاسية ومستلزمات مكتبية	20,000 ريال	2/4/2026م 02:00 ظهراً- الخميس	1.500,000 ريال	90 يوماً

فعلى الموردين الراغبين الدخول في هذه المناقصات التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي لشراء وثائق المناقصات إلى العنوان التالي: إدارة المشتريات والمخازن بالمقر الرسمي بهيئة مستشفى مأرب العام تلفون (304033/06) فاكس (301003/06)

يقدم العطاء أصل في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة، واسم مقدم العطاء، وفي طيه البيانات التالية:

١- ضمان بنكي غير مشروط من بنك معتمد أو شيك مقبول الدفع بحسب ما ذكر أعلاه.
٢- صور من (البطاقة الضريبية - البطاقة التأمينية - السجل التجاري - البطاقة الزكوية) ساريات المفعول لعام ٢٠٢٦م.
٣- مكان تسليم البضاعة المخازن الرئيسية لهيئة مستشفى مأرب العام.
٤- فترة التوريد خلال شهرين من تاريخ توقيع العقود.
٥- سيتم سداد مستحقات الموردين بعد التوريد إلى مخازن الهيئة.
٦- أن يوضح في العطاء مصدر وصناعة كل صنف.
٧- سيتم ترسية المناقصة صنفاً صنفاً.
٨- الهيئة غير ملزمة بأقل الأسعار.
٩- أن تكون صلاحية العرض لا تقل عن تسعين يوما.

آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف حسب ما هو محدد أعلاه بصالة الاجتماعات بمقر الهيئة ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد تلك المواعيد وسيتم إعادتها مغلقة كما هي وسيتم فتح المظاريف بحضور المتقدمين أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

إعلان مؤسسي

يعلن مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بمحافظة مأرب بأنه في يوم (الثلاثاء) الموافق 3 / ٢ / ٢٠٢٦ م تم عقد اجتماع الدورة الانتخابية الأولى لـ جمعية الطالب التنموية للدورة الانتخابية الثانية. والذي تم فيه مناقشة وإقرار مشروع النظام الاساسي لـ جمعية الطالب التنموية للدورة الانتخابية الثانية. وقد تم انتخاب الهيئة الإدارية ولجنة الرقابة والتفتيش رقم (١) لـ جمعية الطالب التنموية للدورة الانتخابية الثانية وقد فاز بعضويتها كل من التالية أسماؤهم:

أولا : الفائزون بعضوية الهيئة الإدارية

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	بلال عبده عبده السند	رئيس الجمعية	7	محمد عبد الله أحمد المسمي	عضواً
2	جلال محمد يحيى الشامي	الامين العام	8	محمد عفيف محمد الروقي	عضواً
3	عرفج محمد عبد الله ضبيان	المسؤول المالي	9	الزبير محمد حسين الدربي	عضواً
4	حمد محسن ناصر عجيان	م/ العلاقات	10	عبد الرب ناجي علي الحداد	عضواً
5	أنس علي حسين سليم	م/ المشاريع	11	القسام اكرم علي السريحي	عضواً
6	إبراهيم قاسم جريد	م/ التدريب			

ثانيا : الفائزون بعضوية لجنة الرقابة والتفتيش

م	الاسم	الاختصاص	م	الاسم	الاختصاص
1	حسن محمد معافا علي المهدلي	رئيس لجنة الرقابة	5	ضيف الله علي عبدربه الحداد	عضوا
2	إبراهيم محمد علي عبده	مقررا	6	ناصر أحمد ناصر مفتاح	عضوا
3	حسن ناجي طالب القحاطي	عضوا	7	عبد الرب صالح عبد الله بلغيث	عضوا
4	عبد الرحمن محمد مهدي السعيدي	عضوا			

إعلانات قضائية

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ مراد غالب عبده مرشد يحيى بدعوى طلب تعديل اسمه إلى مراد غالب عبده مرشد يحيى الصلاحي ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم اليها الأخ/ حمود أحمد سعد عماد بدعوى طلب تعديل اسمه إلى حمود أحمد أسعد عماد ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ بناء على قرار محكمة الاستئناف م/ مأرب والجوف الصادر في الجلسة المنعقدة يوم 30/7/1447هـ الموافق 19 / 1 /2026م في القضية 15لسنة 47 ه والخاصة بالمستأنف/دولار العزي حميد أحمد الزايدي والمستأنف ضده بختان صالح محمد الصلاحي الدولار الصلاة قضى القرار بإعلان المستأنف ضده بالحضور الي جلسة يوم 13/11/1447ه الموافق 20/ 4 2026م.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ أسامه مساعد مبارك ناصر سيف بدعوى إضافة اسم جده الثالث علي إلى اسمه بحيث يكون الاسم أسامه مساعد مبارك ناصر علي سيف ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تقدم أمام محكمة مأرب الابتدائية الأخ / محمد بن علي جابر حسن الشبواني للإبلاغ عن بصيرته المفقودة عبر وكيله / حسين محسن احمد ناصر المقرح والمحررة بخط كاتبها الأمين الشرعي / علي بن علي غالب عبار بتاريخ ١٣ / ٩ / ٢٠١١ م واصل المبيع قطعة أرض من الأراضي الواقعة في مدينة مأرب الجديدة المسمى بالمجمع والمبيع على الشارع الدائري الجنوبي المسمى شارع خولان الجنوبي في المقسم أبو تسعة أمتار مقسم الأشراف آل الأمير وذلك تسعة أمتار وعرضه شرقا وغربا على الشارع الدائري الجنوبي شارع خولان الجنوبي في طول مائة متر شمالا وجنوبا يحمد المبيع المذكور من جهة الشرق والغرب بداية ونهاية عرض التسعة المتر المباعة في العرض عرض مقسم الأشراف آل عبيد ويحدها من جهة الشمال الشارع الدائري الجنوبي المسمى شارع خولان الجنوبي ويحدها من جهة الجنوب نهاية طول المبيع بنهاية طول المائة المتر الطول ، من البائع إليه/ الشريف صالح بن محمد حسين محمد الأمير الملقب العجي، وكان ثمن المبيع المذكور مبلغ وقدره اثنان مليون وسبعمائة الف ريال يمني .

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأن الأخ/ سيف على حزام القفيلي تقدم بدعوى طلب تسليم مبايعة ووثائق ملكية للسيارة الصالون المدرع ضد المدعى عليه/ محمد احمد حمود حرمل وعليه الحضور جلسة المحكمة خلال الفترة القانونية مالم سيتم السير في الاجراءات وفق القانون علما بأن موعد الجلسة بتاريخ 29/3/2026م .

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية بأنه تقدم إليها الأخ/ محمد أحمد سعيد الظبع بدعوى إضافة لقبه إلى اسمه بحيث يكون اسمه الصحيح كاملا محمد أحمد سعيد الظبع العامري ويطلب إثبات ذلك بحكم فمن لديه اعتراض يتقدم إلى المحكمة خلال مدة شهر من تاريخ نشر الاعلان.

■ تعلن مجموعة أبو الحسن للتجارة والاستثمار (مجموعة كاس) بأنه وبموجب قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (2) لسنة 2026م الصادر بتاريخ 3/1/ 2026م، فقد تم إعفاء الأخ/ مصطفى محمد الغيلي من مهامه مديراً تنفيذياً للمجموعة ومستشاراً لمجموعة كاس، وإحالته إلى التحقيق، ويعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى كافة الجهات ذات العلاقة الالتزام بمضمونه.

■ تعلن محكمة مأرب الابتدائية للمحكوم عليه/ مجدي العزي محمد مثنى، بالحكم الصادر برقم (١٥٤) لعام ١٤٤٦هـ في القضية المدنية رقم (٣٠٤) لعام ١٤٤٦هـ المرفوعة من المدعي/ أحمد سليمان عياش الزبيدي (دعوى إخلاء وتسليم إيجارات).. وقضى الحكم بالآتي:

1 - إلزام المدعى عليه/ مجدي العزي محمد مثنى بإخلاء العين المؤجرة محل الدعوى وتسليمها للمدعي خالية من أي التزامات أو استحداثات، وتسليمها خلال شهر من تاريخ النطق بالحكم.
2 - إلزام المدعى عليه بتسليم مبلغ وقدره مائة ألف ريال يمني عن الأشهر ابتداءً من شهر ٥ لعام ٢٠٢٣م حتى الإخلاء الفعلي للعين المؤجرة بواقع أجرة شهرية مائة ألف ريال يمني.
3 - إلزام المحكوم عليه بتسليم مبلغ وقدره ثلاثمائة ألف ريال يمني أتعاب ومخاسير التقاضي.

■ تعلن محكمة حريب الابتدائية انه وبناء على قرار المحكمة في جلستها العلنية في القضية المدنية رقم 19 لسنة 47هـ بين طرفيها المدعي / عبدالله احمد سالم الربيدي والمدعى عليه/ بشيرمحمد قاسم ناجي سعيد والذي قضى بالنشر عن المدعى عليه بشير محمد قاسم ناجي سعيد للحضور الى جلسات المحكمة للرد على الدعوى المقدمة ضده من المدعي خلال الفترة القانونية.

■ تعلن محكمة حريب الابتدائية بأن على المدعى عليه/فارس عبده ناجي علي الشرجي الحضور الى محكمة حريب الابتدائية للرد على الدعوى المقدمة من المدعية/ريم عبدالله محمد علوي الجفري.

26SEPTEMBER
Weekly Newspaper
26 سبتمبر
WEEKLY POLITICAL REVIEW اسبوعية..سياسية.. عامة
تصدر عن دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة اليمنية
العدد (2235) الخميس 16 رمضان 1447هـ - الموافق 5 مارس 2026م
26news paper@26sepnews.net

مدير الدائرة - رئيس التحرير
العميد الركن/ أحمد الأشول
مدير التحرير
عميد/ عبدالحكيم الشريحي

لمتابعة موقعنا الإخباري على شبكة الإنترنت إتبع الرابط
/http://www.26sepnews.net
النسخة الإنجليزية للموقع:
/http:// www. en.26sepnews.net
تابعونا على شبكات التواصل
26 سبتمبر موقع
كما يمكنكم تحميل تطبيق «سبتمبر نت» على الجوال من متجر جوجل بلاي

عقب توقف دام 16 عاماً

شركة صينية كبرى لاستئناف نشاط الترانزيت في ميناء عدن

أعلن رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن، الدكتور محمد علوي أمزربه، عن توقيع تفاهمات واتفاقية جارية مع إحدى أكبر الشركات الصينية، تمهيداً لاستئناف نشاط "الترانزيت" في ميناء عدن، بعد توقف استمر منذ عام 2010.

وأكد أمزربه أن ميناء عدن يتمتع بجاهزية فنية وتشغيلية كاملة لاستقبال مختلف أنواع السفن والخطوط الملاحية الدولية.

وأشار أمزربه إلى أن إدارة الميناء تواصل تنفيذ خطط تطوير استراتيجية شاملة تهدف إلى تحديث البنية التحتية وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما يتواكب مع متطلبات حركة الملاحة والتجارة العالمية.

وأوضح أن التفاهمات الجارية مع الشركة الصينية تمثل خطوة مفصلية في مسار إعادة تفعيل نشاط الترانزيت، الذي يُعد من أهم الأنشطة الحيوية للميناء، لما له من دور محوري في تعزيز موقع عدن كمركز إقليمي ودولي لإعادة الشحن والخدمات اللوجستية.

وأضاف: أن استئناف نشاط الترانزيت سيُسهم في تنشيط الحركة التجارية، وزيادة الإيرادات، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، فضلاً عن استعادة المكانة التاريخية لميناء عدن كمحطة استراتيجية على خطوط الملاحة العالمية.

واختتم أمزربه تصريحه بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة ستشهد خطوات عملية متسارعة لترجمة هذه التفاهمات إلى واقع تشغيلي، يعزز ثقة الشركاء الدوليين ويعيد للميناء دوره الريادي في المنطقة.

الأسبوع حديث

توفيق الحاج

مؤشرات التعافي

تشهد الساحة الوطنية نشاطا إصلاحياً متصاعداً تقوده الحكومة برؤية واضحة وإرادة عملية، انعكس بصورة ملموسة على تحسن مستوى الخدمات في عدد من القطاعات الحيوية.

فبعد سنوات من التحديات المركبة، بدأت مؤشرات التعافي تظهر تدريجياً في مجالات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم والإدارة المالية، في دلالة على أن العمل المؤسسي المنظم قادر على إحداث فارق حقيقي متى ما توافرت له الرؤية والقرار.

هذا التحسن لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تبني الحكومة برنامجاً إصلاحياً يستند إلى أولويات واقعية، وإعادة ترتيب الإنفاق العام، وتعزيز الرقابة على الموارد، بما يحد من الهدر، ويوجه الإمكانات نحو القطاعات الأكثر مساساً بحياة المواطنين.

وقد أكدت الحكومة في أكثر من مناسبة أن مسار الإصلاح لا يقتصر على المعالجات الآنية، بل يتجه نحو بناء أسس مستدامة تعزز الاستقرار المالي والإداري، وتدعم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها.

وفي هذا السياق، يمثل إقرار الموازنة العامة للعام 2016م خطوة مفصلية في مسار الإصلاح المالي والإداري، إذ توفر الموازنة إطاراً قانونياً وتنفيذياً يحدد أوجه الإنفاق، ويضبط الموارد وفق رؤية شفافة ومتكاملة، وكما أشار رئيس الوزراء، فإن الموازنة ستركز على الأولويات الوطنية، بما يضمن توجيه الموارد نحو الخدمات الأساسية، ودعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز حضور الدولة.

إن وجود موازنة عامة يعزز من ثقة الداخل والخارج على حد سواء، ويمكّن الحكومة من التخطيط بعيد المدى بدلاً من الاكتفاء بإدارة الأزمات.

ولا يقل أهمية عن ذلك انتظام اجتماعات الحكومة بكامل قوامها، في مشهد يعكس الانسجام والعمل الجماعي، وروح المسؤولية، إذ إن استمرارية الاجتماعات واتخاذ القرارات بصورة جماعية يبعث برسالة طمأنة للمواطنين بأن مؤسسات الدولة تعمل بكامل طاقتها رغم الظروف الإقليمية والدولية المعقدة.

ففي ظل الصراع العالمي المحتدم، والتوترات المرتبطة بالحرب الإيرانية الأمريكية، وتأثر المنطقة بتداعياتها على الإمدادات والصادرات العالمية، يصبح التماسك الحكومي عاملاً حاسماً في حماية الجبهة الداخلية.

إن ما تحقق حتى الآن يؤكد أن الإصلاح المؤسسي خيار استراتيجي لا رجعة عنه، وأن الرؤية الواضحة والالتزام المؤسسي هما الطريق الأمثل لعبور المرحلة الراهنة بثقة وثبات، وصولاً إلى دولة فاعلة قادرة على خدمة مواطنيها، وصون كافة مصالحها.

سقطرى.. انطلاق فعاليات يوم اللغة السقطرية

انطلقت، في محافظة أرخبيل سقطرى، فعاليات يوم اللغة السقطرية، الذي يصادف الثالث من مارس من كل عام، وينظمه مركز اللغة السقطرية للدراسات والبحوث بدعم من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وبإشراف مكتب الثقافة بالمحافظة.

وتتضمن الفعاليات، التي تستمر خلال الفترة من 3 إلى 8 مارس، إقامة أمسيات فنية وتراثية، في إطار الجهود الرامية إلى إحياء وصون الموروث الثقافي واللغوي السقطري، وتعزيز حضوره في أوساط المجتمع بمختلف فئاته.

وأكد وكيل المحافظة، العميد الركن صالح سعد، أهمية يوم اللغة السقطرية في الحفاظ على الهوية الثقافية، وتعزيز الاعتزاز بالإرث اللغوي العريق للأرخبيل.

من جانبه، أوضح مدير مكتب البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بسقطرى، محمد اليحيا، أن دعم البرنامج لهذه الفعالية يأتي انطلاقاً من إيمانه بأهمية اللغة السقطرية بوصفها ركيزة أساسية في حفظ الهوية والتاريخ.. مؤكداً حرص البرنامج على الشراكة مع الجهات الثقافية لدعم المبادرات الهادفة إلى صون اللغة، وتعزيز حضورها لتبقى نابضة في وجدان المجتمع.

فيما أكد رئيس مركز اللغة السقطرية للدراسات والبحوث الدكتور نوح العليمي، أن إحياء يوم اللغة السقطرية يُعد إحياءً للممارسات الحياتية المرتبطة بها.. مستعرضاً جهود المركز خلال الفترة الماضية، التي شملت تنظيم ورش عمل وبرامج توعوية.

وشهد حفل التدشين عرض فيلم تعريفي بأنشطة المركز خلال الفترة السابقة، وإطلاق منصة إلكترونية خاصة بالمركز، وتدشين تطبيق لوحة مفاتيح (كيبورد) يتضمن ثلاثة أحرف خاصة بالنطق السقطري لا توجد في اللغة العربية.

عدن.. افتتاح مكتب الشرطة النسائية في مركز شرطة القلوعة

افتتح مدير عام الشرطة في محافظة عدن, اللواء الركن مطهر الشعيبي، مكتب الشرطة النسائية بمركز شرطة القلوعة، وذلك في إطار مشروع تعزيز دور الشرطة النسائية في اليمن لدعم السلام والوصول للعدالة الممول من قبل حكومة هولندا.

وأكد اللواء الشعيبي، اهتمام شرطة المحافظة بجميع الشرائح وخاصة شريحة المرأة والطفل، التي هي أساس العمل وأساس التربية وأساس المجتمع.. مشيداً بالجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، في سبيل دعم جهود الإدارة العامة لحماية الأسرة والشرطة النسائية في حلول المشكلات المجتمعية.

من جانبها، أشارت مدير الإدارة العامة لحماية الأسرة بوزارة الداخلية, العميد علياء صالح، إلى أن افتتاح المركز يندرج ضمن سلسلة الإدارات الفرعية التي افتتحتها إدارة حماية الأسرة بالوزارة، بدعم من المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.. مؤكدة ان ادارة حماية الأسرة تنطلق مسؤوليتها بالدفاع عن حقوق المرأة حمايتها من كافة أشكال العنف وحماية الأطفال والفتيات.

بدورها، أوضحت منسقة المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، نجوين شمشير، أن افتتاح المكتب بشرطة القلوعة نفذته المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة لحماية الأسرة، في إطار جهود التنسيق بين المنظمة والوزارة لدعم قضايا النساء ومراعاة احتياجاتهن.

اليمن يشارك في المؤتمر الوزاري العالمي للسياحة ببرلين

شاركت الجمهورية اليمنية في أعمال المؤتمر الوزاري العالمي للسياحة، الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين، بوفد ترأسه وزير الثقافة والسياحة مطيع دماج.

واستعرض الوزير دماج في كلمة بلادنا الفرص الاستثمارية المستقبلية الواعدة في قطاع السياحة في اليمن وما تمتلكه من مقومات تاريخية وطبيعية وثقافية فريدة تؤهلها لتكون وجهة سياحية متميزة في المنطقة، متى ما توفرت الظروف المناسبة للاستقرار والتنمية.

واكد ان رؤية الجمهورية اليمنية حول تمكين السياحة بوصفها رافداً عمليًا للتنمية والتعافي وأن الاستثمار في السياحة ليس مجرد استثمار اقتصادي فحسب، بل هو استثمار في الاستقرار، وفي حماية الثقافة، وتعزيز التماسك المجتمعي وبناء الثقة بين الشعوب.

المهرة.. مركز الغسيل الكلوي يقدم 1195 خدمة طبية مجانية خلال فبراير

قدّم مركز الغسيل الكلوي بمدينة الغيضة بمحافظة المهرة، خلال شهر فبراير 2026، نحو 1195 خدمة طبية مجانية استفاد منها 118 مريضاً بالفشل الكلوي، بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وتنفيذ الجمعية الدولية لرعاية ضحايا الحروب والكوارث (الأمين)، ضمن المرحلة الثالثة من المشروع.

وأوضح التقرير الدوري الصادر عن المركز، أن إجمالي الخدمات شمل تنفيذ 428 جلسة غسيل كلوي، و170 فحصاً مخبرياً وإشعاعياً لمتابعة الحالات الصحية، إضافة إلى صرف 778 وحدة دوائية متنوعة للمرضى.

وأشار التقرير، إلى أن هذه الخدمات أسهمت في تخفيف الأعباء المادية والمعنوية عن المرضى وذويهم، في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تشهدها البلاد.. مؤكداً استمرار تقديم الرعاية الصحية المجانية لمرضى الفشل الكلوي في المحافظة.

وزير التربية يتفقد مطبعة الاختبارات الوزارية

تفقد وزير التربية والتعليم، الدكتور عادل العبادي، المطبعة السرية للاطلاع على سير العمل والاستعدادات الجارية للامتحانات الوزارية لشهادة الثانوية العامة للعام الدراسي الجاري.

واطلع الوزير خلال الزيارة على أقسام المطبعة المختلفة، واستمع من مديرها، عبدالله ناصر، إلى شرح حول آليات العمل، ومستوى الجاهزية الفنية والتقنية، وخطوات تأمين الوثائق الاختبارية والجداول الزمنية للطباعة والتغليف.

كما تم مناقشة، الاحتياجات الفنية والتحديات التي تواجه سير العمل وسبل تذليلها لضمان الالتزام بالجدول الزمني المحدد.

وأكد الوزير العبادي، على أهمية المطبعة السرية كركيزة أساسية لنجاح العملية الامتحانية.. مشدداً على ضرورة الدقة والالتزام بالسرية التامة.. مشيداً بجهود كوادرها.. موجهاً الجهات المعنية بتوفير الاحتياجات الضرورية لتيسير إجراء الامتحانات.